



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع: / 2014

ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: بنوك

مذكرة بعنوان:

دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك التجارية دراسة حالة: بنك القرض الشعبي الجزائري

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية
تخصص "بنوك"

إشراف الأستاذ (ة):

إعداد الطالب (ة):

-
- جبير أعزيز
- لبنى فليح

السنة الجامعية: 2014/2013



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع: / 2014

ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: بنوك

مذكرة بعنوان:

دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك التجارية دراسة حالة: بنك القرض الشعبي الجزائري

مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية
تخصص "بنوك"

إشراف الأستاذ (ة):

إعداد الطالب (ة):

-
- جبير أعزيز
- لبنى فليح

السنة الجامعية: 2014/2013

التشكرات

تشكرات

الحمد لله الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

ولا يسعنا ونحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف "عقبة قطاف"، الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما نحیی فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة، فجزاه الله عنا كل خير. ولا يفوتنا أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداءات



الإهداء

العزیزین الکریمین أمی و أبی

حیدر



الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

لى الفضيلة و الأخلاق

كان درع أمان احتمي به من

نائبات الزمن و تحمل أعباء الحياة حتى لا
، إلى أبي الغالي رحمه الله واسكنه فسيح
جنانه.

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، إلى التي

تحملت مشاق الحياة من

حياتنا وكانت لنا عوناً التي غمرتنا بحبها

وحنانها وعطائها اللا

عمرها.

إلى أختي الغالية حنان مهد الله لها الطريق إلى

المستقبل الزاهر وإلى جميع إخوتي.

تبني



الإهداء

العزیزین الکریمین أمی و أبی

أحسن



فهرس المحتويات

الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|---------------------|-----------|
| الشكر والإهداء..... | I..... |
| فهرس المحتويات..... | V..... |
| قائمة الأشكال..... | VIII..... |
| قائمة الجداول..... | IX..... |
| مقدمة..... | أ..... |

الفصل الأول: التحليل المالي

| | |
|---|---------|
| تمهيد..... | 02..... |
| المبحث الأول: ماهية التحليل المالي..... | 03..... |
| المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي..... | 03..... |
| المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي..... | 04..... |
| المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي..... | 06..... |
| المطلب الرابع : خصائص المحلل المالي..... | 08..... |
| المبحث الثاني: الأغراض والجهات المستفيدة من التحليل المالي ومصادر المعلومات والقوائم المالية..... | 09..... |
| المطلب الأول: أغراض التحليل المالي..... | 09..... |
| المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي..... | 09..... |
| المطلب الثالث: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي..... | 11..... |
| المطلب الرابع: القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي..... | 11..... |
| المبحث الثالث: الأدوات والأساليب المستعملة في التحليل المالي..... | 17..... |
| المطلب الأول: النسب المالية:..... | 17..... |

- 23.....المطلب الثاني التوازنات المالية
- 24.....المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي
- 27..... خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية.

- 29.....تمهيد
- 30..... : ماهية التجارية
- 30.....المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية
- 31.....المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية
- 32.....المطلب الثالث : وظائف البنوك التجارية
- 33.....المطلب الرابع : مصادر أموال البنوك التجارية
- 36..... : ماهية
- 36.....المطلب الأول: تعريف التعثر المالي
- 36.....المطلب الثاني : مراحل التعثر المالي
- 37.....المطلب الثالث :أسباب التعثر
- 38.....المطلب الرابع :أنواع التعثر المالي
- 39.....المبحث الثالث: التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك
- 39.....المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك
- 40.....المطلب الثاني: التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر المالي
- 42.....المطلب الثالث: استعمال التحليل المالي في تقييم الأداء المالي
- 44.....المطلب الرابع : نماذج التنبؤ بالتعثر المالي
- 48.....

الفصل الثالث: استخدام النسب المالية في التنبؤ بالتغير المالي في القرض الشعبي الجزائري.

| | |
|---------|--|
| 50..... | تمهيد |
| 51..... | المبحث الأول : تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA |
| 51..... | المطلب الأول : تعريف القرض الشعبي الجزائري |
| 51..... | المطلب الثاني : نشأة القرض الشعبي الجزائري CPA |
| 53..... | المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري |
| 54..... | المطلب الرابع : نشاطات القرض الشعبي الجزائري |
| 55..... | المبحث الثاني: وكالة القرض الشعبي الجزائري بميلة |
| 55..... | المطلب الاول : الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بولاية ميلة |
| 56..... | المطلب الثاني: مهام مصالح وكالة القرض الشعبي الجزائري |
| 57..... | المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشر (Z-score) Aithman |
| 57..... | المطلب الأول: الميزانية المالية للقرض الشعبي الجزائري CPA |
| 64..... | المطلب الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي للقرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2010-2012) |
| 68..... | خلاصة الفصل الثالث |
| 70..... | الخاتمة |
| 73..... | قائمة المراجع |
| 75..... | الملاحق |

قائمة الأشكال:

- 1- الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.....10
- 2- الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.....14
- 3- الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بميلة.....55

قائمة الجداول:

- 1- جدول الميزانية..... 12
- 2- جدول حسابات النتائج..... 14
- 3- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل بالطريقة المباشرة..... 15
- 4- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل بالطريقة غير المباشرة..... 16
- 5- جدول Cherrod..... 47
- 6- أصول الميزانية المحاسبية للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012)..... 57
- 7- خصوم الميزانية المحاسبية للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012)..... 58
- 8- أصول الميزانية المالية. الميزانية المحاسبية للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012)..... 60
- 9- خصوم الميزانية المالية الميزانية المحاسبية لبنك القرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012)..... 61
- 10- الميزانية المالية المختصرة..... 62
- 11- جدول حسابات النتائج الميزانية المحاسبية للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012)..... 63
- 12- رؤوس الأموال العاملة..... 65
- 13- جدول استخدام النسب..... 66
- 14- جدول حساب مؤشر الإفلاس باستخدام نموذج Altman خلال الفترة (2010-2012)..... 66

مَقْدِمَةٌ

إن موضوع التنبؤ بتعثر الشركات من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، لماله من آثار سلبية على مستوى البنك والمستثمرين على مستوى الاقتصاد ككل، وتتبع أهمية التنبؤ بتعثر البنوك من اهتمام العديد من الجهات ذات العلاقة مع البنك سواء كانت هذه الجهات داخلية أو خارجية.

وبدى الاهتمام بهذا الموضوع من الثلاثينات من القرن الماضي إذ قام عدد من الباحثين باستخدام بعض النسب المالية بصورة فردية بالتنبؤ بتعثر البنوك، وازداد الاهتمام بهذا الموضوع ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الستينات من القرن الماضي إذ نشط عدد من الباحثين في إجراء دراسات تهدف إلى تحديد النسب التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ بالتعثر وذلك على أعقاب حوادث الإفلاس التي حدثت في عدد من الشركات الأمريكية.

ويسعى هذا البحث إلى استخدام التحليل المالي ودوره في التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك التجارية من خلال تطبيق احد نماذج التحليل المالي.

1- الإشكالية:

يعتبر التحليل المالي خطوة ذات أهمية للبنوك ولا يقتصر دوره في جانب تقييم الأداء فقط بل تعدى ذلك إلى جوانب عدة وعليه فان مشكلة الدراسة تتمحور حول دراسة دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك التجارية.

من هذا المنظور نبرز إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك التجارية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ماذا نقصد بالتحليل المالي؟
- 2- ما هي أنواع وخصائص التحليل المالي؟
- 3- مالمقصود بالبنوك التجارية وما هي أنواعها؟
- 4- ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في التنبؤ بتعثر بنك القرض الشعبي الجزائري ماليا؟



2- فرضيات البحث:

إن مصداقية النتائج المحصل عليها عن طريق تقنيات التحليل المالي تتوقف أساس على مدى صحة ودقة البيانات والمعلومات المقدمة.

- التحليل المالي هو إحدى مناهج التسيير الحديث بحيث يتضمن مجموعة من التقنيات التي من شأنها تحقيق أهداف البنك.
- التحليل المالي يعد وسيلة فنية تهدف إلى فحص وتحليل القوائم المالية.
- يساعد التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات والبنوك التجارية.

3- أهداف البحث:

- باعتبار التحليل المالي تقنية من التقنيات المساعدة على التنبؤ بالتعثر المالي ومعرفة المركز المالي للبنوك في ظل التوجه إلى الأساليب العلمية الحديثة في المجالات الإدارية فهو يساعد:
- معرفة أهم الأدوات التي يستخدمها التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي.
- توضيح أهمية التنبؤ بالتعثر المالي.
- توضيح مفهوم التحليل المالي مع التطرق إلى أنواعه وخصائص المحلل المالي والجهات المستفيدة منه وأدوات التحليل المالي ومصادره .
- معرفة درجة استفادة البنوك التجارية من التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي.

4- أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع التعثر والتنبؤ لدى العديد من الأطراف منهم (الإدارة والمستثمرون الحاليون والمرقبون والبنوك والدائنون ومراقبو الحسابات والجهات الحكومية)، ما له من تأثير خطير على مستوى البنك والاقتصاد الوطني وحتى على المستوى العالمي، إذ أن تعثر وإفلاس عدد من الشركات العالمية الضخمة بصورة فجائية يؤدي إلى حدوث أزمة مالية، كما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا لذلك يستوجب وسيلة للإنذار المبكر باحتمال تعرض البنوك للتعثر مستقبلاً.

5- منهج الدراسة:

تابعنا في هذا البحث المنهج الرياضي والإحصائي والتاريخي وهذه الناهج تمكننا من التعرف على النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي من أجل التنبؤ بالتعثر المالي وذلك من خلال تطبيق احد أهم نماذج التنبؤ



بالتعثر المالي قبل سنة من حدوثه على الأقل، وقبل ذلك استخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري للبحث.

6- أسباب اختيار الموضوع:

- توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره و التي تتمثل في:
- الميولات الشخصية نحو موضوع دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك التجارية.
 - كون هذا الموضوع يدخل في مجال الدراسة ومحاولة التطرق إلى موضوع ذو أهمية كبيرة للبنوك.

7- خطة البحث:

ولقد ارتأينا لانجاز هذا الموضوع تقسيم مذكرتنا إلى قسمين على النحو التالي:

❖ **الجانب النظري:** والذي قسمناه إلى قسمين هما كالتالي:

➤ **الفصل الأول:** التحليل المالي والذي يضمن المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
- المبحث الثاني: الأغراض والجهات المستفيدة من التحليل المالي ومصادر المعلومات والقوائم المالية.

• المبحث الثالث: الأدوات والأساليب المستعملة في التحليل المالي.

➤ **الفصل الثاني:** التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية والذي يضم المباحث التالية:

• المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.

• المبحث الثاني: ماهية التعثر المالي.

• المبحث الثالث: التحليل المالي لأغراض التنبؤ المالي للبنوك.

❖ **الجانب التطبيقي:** و يتضمن الفصل الثالث كدراسة حالة وجاء فيه ما يلي:

➤ **الفصل الثالث:** التنبؤ بالتعثر المالي في القرض الشعبي الجزائري.

• المبحث الأول: المبحث الأول : تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA.

• المبحث الثاني: القرض الشعبي الوطني لولاية ميله.

• المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشر (Z-score) Althman.



الفصل الأول:

التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية التي نشأة في مطلع الثلاثينيات من القرن المنصرم وبالتحديد في فترة الكساد العظيم الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى ظهور بعض عمليات الغش والخداع وانهار العديد من المشاريع الاقتصادية فجاء التحليل المالي بأشكاله الأولية معتمدا على بعض النسب المالية البسيطة المختصة بالسيولة يساهم في مساعدة ذوي الشأن لتتنبأ بشكل ابتدائي بمستقبل المشاريع الاقتصادية إلا من يقرأ في أدبيات الفكر الاقتصادي والمحاسبية سوف يلاحظ أن كل فروع من هذه الفروع ينسب إلى نفسه تبعية التحليل المالي إليه، ولهذا الادعاء ما يبرره حيث أن التحليل المالي في واقعه نمت وترعرع في رحم هذه العلوم مجتمعاتنا فأخذا عنها بعض أدواتها أو طرقها أو استندت على مخرجاتها.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني : الأغراض والجهات المستفيدة من التحليل المالي ومصادر المعلومات والقوائم المالية.

المبحث الثالث: الأدوات والأساليب المستعملة في التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أفضل وسيلة لتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات وتقييم المركز المالي للمؤسسات في هذا المبحث سنتطرق إلى العناصر التالية:

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي¹

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمؤسسة معينة لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة واتجاهات تطوره مستقبلا ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

فقد عرف التحليل المالي في مجموعة من التعاريف نذكر منها ما يلي:

يعرف التحليل المالي " انه عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عمليات استعمال القرار و تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل "

كما يعرف التحليل المالي أنه " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم واثر هذه التغيرات وانشقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم هذه المؤسسة وكذلك تقديم المعلومات الأزمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة².

يعرف أيضا "النشاط السابق لعملية التخطيط المالي والذي يلزمها تحويل البيانات المتحصل عليها من مصادر إلى معلومات ذات دلالة معينة"³

"يشير هذا التعريف بان التحليل المالي يسبق عملية التخطيط وذلك استثناء إلى عملية التخطيط المالي السليمة تتطلب وجود مجموعة من المعلومات والبيانات التاريخية حول أداء المؤسسة السابق من أجل إعطاء هذه البيانات دلالة واجب إخضاعها للتحليل المالي".

يتضح من التعاريف السابقة أنها تركز على آلية التحليل وعلاقتها بالقوائم المالية وهنا يجدر بنا القول ان التحليل المالي علم يرتبط بعدد من العلوم الاقتصادية وأهمها المحاسبة والإحصاء نظرا لما توفره للمحلل المالي من المعلومات والبيانات الأزمة لانجاز العملية التحليلية¹.

¹ - وليد ناجي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثناء للنشر والتوزيع الأردن، 2009 ص 19.

² - منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عيد الناصر نور: التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، ط 3، دار وائل للنشر الأردن، 2008 ص 22.

³ - عقبة قطاف أثر: التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008، ص 28.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي

1- خطوات التحليل المالي:²

إن التحليل المالي يستوجب المرور بالمراحل وخطوات أساسية حيث أن هذه المراحل والخطوات تختلف من تحليل لآخر يمكننا أن نوجز أهم خطوات في:

1-1- مرحلة الإعداد التحضيري: هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء تحليل واستلامه لكتاب التكاليف سواء من أطراف خارجية أو داخلية وتكسب عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها ويقوم المحلل بالخطوات التالية:

- تحديد الهدف من التحليل: وتعتبر هذه النقطة من أهم خطوات التحليل المالي حيث بموجبها يتقرب الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب تحليل والمعاملة الواجب جمعها.

- مدى نطاق التحليل بعد تحديد الهدف: فيتوجب على المحلل أن يقرر مدى و نطاق التحليل هل سيشمل تحليله بنك واحد أم سيتعداها ببنوك أخرى متساوية؟ وهل سيشمل سنة واحدة أو لعدد من السنوات؟ كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها لتحليل المالي.

- تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات التي سيقوم بجمعها وكلما استطاع انجاز تحليل شامل يتحقق منه جمع الأهداف المرجوة كلما كانت

- متوفرة لهذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها وعلى ذلك يجب على المحلل جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائيات والكمية وأن تعطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل.

1-2- مرحلة التحليل: وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

- إعادة تبويب وتصنيف المعلومات تعتبر خطوة مهمة حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل وتساعده على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة وتحقق فائدة والأهداف المنشودة.

- اختيار الإدارة الملائمة للتحليل يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل لما يشكله من آثار هام نجاح التحليل حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الإدارة المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة من جهة أخرى.

¹ - وليد ناجي الحياي: التحليل المالي، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة الدانمرك، 2007، ص20.

² - أيمن الشنطي: مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الأردن، 2010، ص 139.

- تحليل الانحراف وأسبابها وهي الدلالة والفرق التي يحددها المحلل نتيجة المقارنة بالأرقام والمؤشرات والنسب الخاصة بالبنك التي يقوم بإجراء التحليل عليها والمنافسة في نفس القطاع وتساعد الانحرافات في تمكن المحلل المالي من التعرف على أداة البنك التي يستهدفها التحليل.

1-3- مرحلة الاستنتاجات والتوصيات: وتعتبر هذه المرحلة هي آخر مرحلة من مراحل التحليل ولعلها ذو أهمية كبيرة لا تقل عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني الثمار والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل، والحقائق التي يتم الوصول إليها من قبل المحلل يكون في شكل تقرير خاص يحاول المحلل عند كتابة هذه التقارير أن يتبع الإرشادات التالية.

- البساطة وضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل.
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل.
- اقتراح الحلول والتوصيات الأزمة.

2- أهمية التحليل المالي:¹

تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة إضافة إلى توضيح حجم هذه التغيرات على الهيكل المالي العام للمؤسسة، وأثار هذا التغير بشكل واضح، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية.

ويمكن القول إن أهمية التحليل المالي تتدرج في النقاط التالية:

- يعتبر إحدى مهام المدير المالي في المؤسسات المختلفة ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية المختلفة.
- يتناول التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى إضافة على إخضاع ظروف عد التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت في المؤسسة تجارية أو صناعية أو غيرها وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.

- تساعد النسب المالية والإحصائية، والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق.

¹ - وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 24.

المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، يتم استنادا إلى أسس مختلفة من أهم هذه الأسس ما يلي:

1- الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقييم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

1-1- التحليل الداخلي¹:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسا على بيانات المؤسسة ولغايات معينة تطلبها المؤسسة، فيعبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

1-2- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف الصناعية... الخ.

2- البعد الزمني للتحليل²:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر وبناءا عليه يمكن تقسيمه إلى:

1-2- التحليل العمودي:

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل تحويل علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتهي إليه من الميزانية، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانقضاء البعد الزمني منه.

2-2- التحليل الأفقي (الاتجاهات):

التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية تحت الاعتبار وملاحظة مقدار التغير في الزيادة أو النقص على كل منها مع مرور الزمن، ويتصف هذا النوع من التحليل بالديناميكية لأنه يبين التغيرات التي تمت مع الزمن، بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة.

3- الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

¹ - وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 19.

² - مفلح محمد عاقل: الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 305.

3-1- التحليل المالي القصير الأجل¹:

قد يكون التحليل راسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المؤسسة في الأجل القصير وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

3-2- التحليل المالي الطويل الأجل:

يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والمردودية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويل الأجل ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الإرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات.

4- الهدف من التحليل:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الدف من التحليل منها:

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء به لالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقويم مردودية المؤسسة.
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- تحليل لتقويم التنسيق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخدامه.

5- المدى الذي يغطيه التحليل:²

(يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.)

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

5-1 التحليل الشامل:

في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لشركة ما ككل وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة الشركة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

5-2 التحليل الجزئي:

غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من اجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى المردودية أو تجنب التعثر المالي.

¹ - وليد ناجي: التحليل المالي، مرجع سابق، ص 35.

² - محمد المبروك أبو زيد: التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط 2، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص36.

المطلب الرابع : خصائص المحلل المالي¹

- قد يكون المحلل المالي شخصا مفردا في المؤسسة متخصص في إعداد تقرير التحليل المالي وقد يكون وظيفة إدارية يناط بها مهام متعددة احدها التحليل المالي وقد يكون وحدة إدارية متخصصة في التحليل المالي وتكمن خصائص المحلل المالي أو المقومات التي يجب أن يتمتع بها المحلل المالي فيما يلي:
- 1- أن تتوفر للمحلل المالي الخلفية العامة عن المؤسسة ونوعية النشاط الذي تقوم به.
 - 2- أن يبين الفروض والمبادئ الرياضية والمالية التي يبني عليها عملية التحليل.
 - 3- على المحلل المالي أن يتحلى بالموضوعية والمصداقية وان يعي أن دوره محصور يكشف بحقائق كما هي.
 - 4- أن لا يكتفي بتبيان الأوجه السلبية أو الايجابية في نشاط المؤسسة، بل عليه أن يقوم بعملية تفسير لنتائج عملية التحليل
 - 5- أن تكون البيانات المالية والمحاسبية ذات مصداقية وتتمتع بقدر من الثقة.
 - 6- أن تكون عملية التحليل على منهج علمي يتناسب وأهداف عملية التحليل المالي.

¹ - نعيم نمر داوود: التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص 12.

المبحث الثاني: الأغراض والجهات المستفيدة من التحليل المالي ومصادر المعلومات والقوائم المالية

وستتطرق من خلال هذا المبحث إلى أغراض التحليل المالي والجهات المستفيدة من التحليل إضافة إلى المعلومات اللازمة من أجل القيام بالتحليل المالي والقوائم المستخدمة في التحليل المالي.

المطلب الأول: أغراض التحليل المالي¹

إن الغرض الرئيسي للتحليل المالي بشكل عام يتمثل في تقييم أداء المؤسسة من نقاط مختلفة تتسجم وأهداف مستخدمي المعلومات، بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة وضعف الوحدة الاقتصادية من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي، وتكون عوناً في ترشيد قراراتها ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ويمكننا بشكل عام تحديد أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:

- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
- تقييم الأداء للإدارة و الأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية.
- دراسة تقييم التوازن المالي للمؤسسة.
- دراسة تقييم مردودية المؤسسة.
- دراسة تقييم مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية.
- دراسة تقييم الائتماني للمؤسسة.
- دراسة وتقييم قدرة المؤسسة قدرة المؤسسة على الاستثمار (التعثر المالي والفسل المالي).

المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

لاشك أن أي مؤسسة تلد وتترعرع وسط مجتمع معين، تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفق لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض هذه الأطراف تهتم ببيانات المؤسسة حسب ضرورة ومستوى الحاجة إليها ومن الممكن تصنيف الجهات المعينة ببيانات التحليل المالي حسب درجة علاقتها بنتائج التحليل إلى ما يلي:

1- المستفيدون داخل المؤسسة:²

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبياً من مستوى إداري إلى آخر، نظراً لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها، ويلاحظ أيضاً أن هذه الفئة تستخدم نتائج التحليل في:

- الحصول على مؤشرات مالية كمية، وتتعلق بأداء المؤسسة بصورة شاملة.
- الرقابة و التخطيط والتقييم واتخاذ القرارات.

¹ - منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 22.

² - وليد ناجي الحياي: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 22.

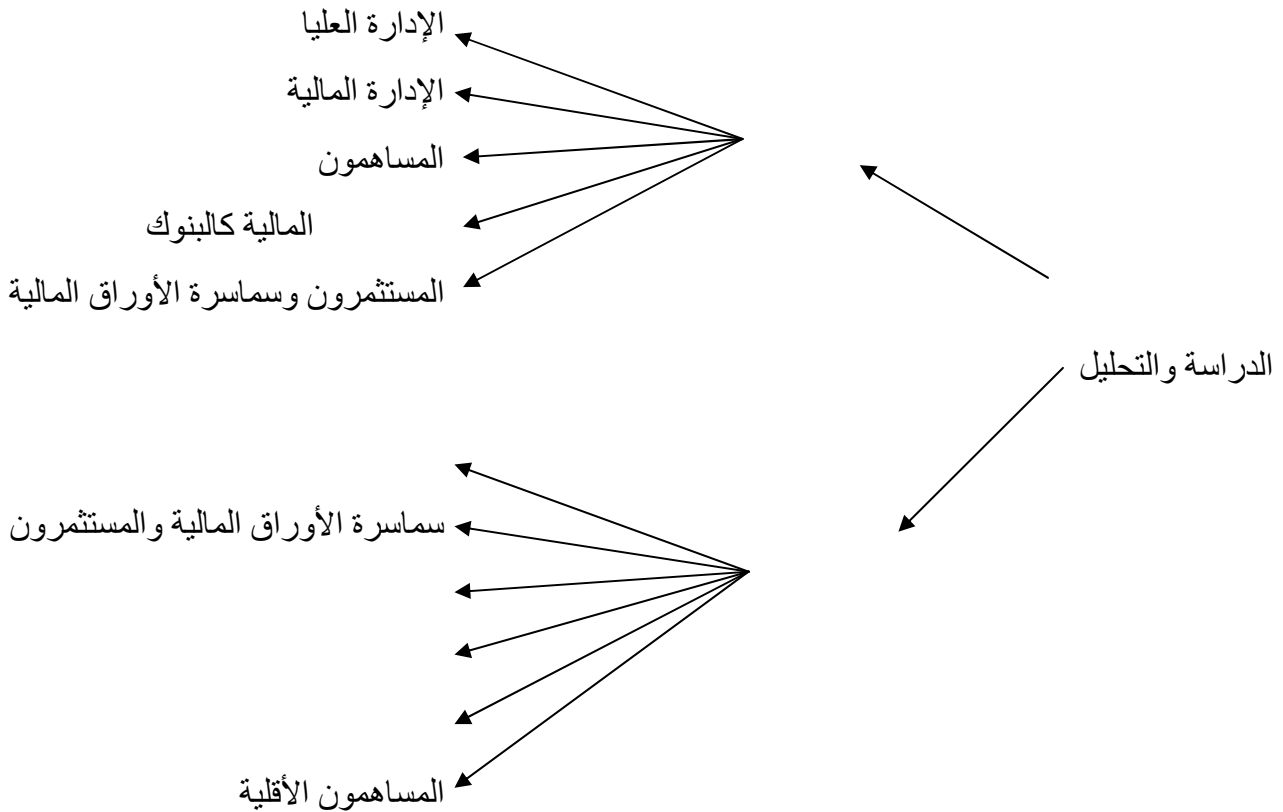
2- المستفيدون خارج المؤسسة:

يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المؤسسة، والتي تتعامل مع نتائج التحليل المالي والخاص بالمؤسسة ونظرا لان اهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة وغير متشابهة فقد وجد انه من الأنسب تقسيمها إلى ما يلي:

2-1- المستفيدون ممن تربط مصالحهم مباشرة بالمؤسسة: يقع ضمن هذه المجموعة، المساهمون وهم المستثمرون الحاليون، يضاف إليهم المستثمرون المتوقعون في المستقبل والمقرضون على اختلاف فئاتهم من بنوك ومؤسسات مالية وتجارية وصناديق الإقراض الحكومية والدائنون التجاريون، وحملة السندات، ويقع ضمن هذه المجموعة مدقق الحسابات، والموظفون والعاملون في المؤسسة وبصورة مختصرة فان كل من ذكر ضمن هذه المجموعة يستفيد من نتائج التحليل المالي في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطاتهم وتؤثر على المؤسسة بصورة أو أخرى.

2-1- المستفيدون ممن تربط مصالحهم بالمؤسسة بصورة غير مباشرة: مثل هذه المجموعات من المستفيدين تربطهم بالمؤسسة رابطة يصعب حديدها بدقة أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي للمؤسسة، ويتخذون بناءا عليها قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر. ويقع ضمن هذه المجموعة الأجهزة الرقابية الحكومية، وأجهزة التخطيط الحكومية وغيرها.

الشكل (1): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي¹



المصدر: عبد الغفار حنفي: أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002، ص 52.

¹ - عبد الغفار حنفي: أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002، ص 52.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي¹.

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:

- مصادر معلومات داخلية ومصادر معلومات خارجية.
- ويتوقف مدى اعتماد على أي منها حسب طبيعة وإغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة ويمكن حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي:
- 1- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- 2- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
- 3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
- 4- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة
- 5- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
- 6- المكاتب الاستشارية.

المطلب الرابع: القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي.

- 1- الميزانية: تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول.
- في الأصول :

 - التثبيتات المعنوية.
 - التثبيتات العينية.
 - الإهلاكات.
 - المساهمات.
 - الأصول المالية.
 - المخزونات.
 - أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
 - الزبائن و المدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة.

- في الخصوم: - رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقرر أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأسمال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.

 - الخصوم الغير الجارية التي تتضمن فائدة.
 - الموردون والدائنون الآخرون.
 - خصوم الضريبة.
 - المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقاً).

¹ - محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 05.

- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

1- الميزانية: جدول رقم (1): جدول الميزانية.

| N-1 | N | N | N | ملاحظة | الأصول |
|------|------|--------------|--------|--------|--|
| صافي | صافي | إهلاك الرصيد | إجمالي | | |
| | | | | | <p>أصول غير جارية</p> <p>فرق بين اقتناء المنتجات الإيجابي أو السلبي</p> <ul style="list-style-type: none"> - تثبيبات معنوية - تثبيبات عينية - أراضي - تثبيبات عينية أخرى - تثبيبات ممنوح امتيازها - تثبيبات يجرى إنجازها - سندات موضوع موضع معادلة - مساهمات أخرى مثبتة - قروض و أصول مالية أخرى غير جارية - ضرائب مؤجلة على الأصل |
| | | | | | مجموعة الأصول غير جارية |
| | | | | | <ul style="list-style-type: none"> - مخزونات و منتجات قيد التنفيذ - حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن - المدينون الآخرون - الضرائب وما شابهها - حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة - الموجودات وما شابهها - الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى - الخزينة - مجموعة الأصول الجارية - المجموع العام للأصول |

| N-1 صافي | N صافي | N إهلاك الرصيد | N إجمالي | ملاحظة | الخصوم |
|-------------|-----------|-------------------|-------------|--------|--|
| | | | | | <ul style="list-style-type: none"> رؤوس أموال خاصة - رأس المال الصادر (أو حساب المستغل) - رأس المال الغير مرغوب - العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1) - فارق إعادة التقييم - فارق المعادلة(1) - النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1) - رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد - حصة الشركة المدمجة(1) - المجموع (1) - الخصوم غي الجارية - القروض و الديون المالية - الضرائب (المؤجلة و المرصد لها) - الديون الأخرى الغير الجارية - المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحساب السالف - مجموعة الخصوم الغير الجارية(2) - الخصوم الجارية - الموردون و الحسابات الملحقة - الضرائب - الديون الأخرى - خزينة الخصوم - مجموعة الخصوم الجارية (3) - المجموع العام للخصوم |
| | | | | | (1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة |

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ، 25-03-2009، ص ص 28، 29.

2- حساب النتائج¹: حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتميز النتيجة الصافية لسنة المالية الربح /الكسب أو الخسارة ويكون جول حساب النتائج على الشكل التالي:

الجدول رقم (2): جدول حساب النتائج

| N-1 صافي | N صافي | N إهلاك الرصيد | N إجمالي | ملاحظة | جدول حساب النتائج |
|-------------|-----------|-------------------|-------------|--------|---|
| | | | | | المبيعات و المنتجات الملحقة تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات في الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال 1- إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى 2- إستهلاك السنة المالية 3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2) أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة 4- إجمالي فائض الاستغلال المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات 5- النتيجة العملياتية المنتجات المالية الاعباء المالية 6- النتيجة المالية 7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية مجموعة منتجات الأنشطة العادية مجموعة أعباء الأنشطة العادية 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها) عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها) 9- النتيجة الغير العادية 10- صافي نتيجة السنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية(1) 11- صافي نتيجة المجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع(1) |
| | | | | | (1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة |

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25-03-2009، ص 30.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25-03-2009، ص 24.

3- جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير المباشرة والطريقة المباشرة):

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس التقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية. والطريقة المباشرة تتمثل في: تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب) قصد إبراز تدفق مالي صافي.

- تقرب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

جدول رقم (3): التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل بالطريقة المباشرة.

| N-1 صافي | N صافي | N إهلاك الرصيد | N إجمالي | ملاحظة | جدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة |
|-------------|-----------|-------------------|-------------|--------|--|
| | | | | | <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة</p> <p>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)</p> <p>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تسيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</p> <p>تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)</p> <p>أموال الخزينة و معدلاتها عند إفتتاح السنة المالية</p> <p>أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية</p> <p>تغير أموال الخزينة خلال الفترة</p> <p>المقارنة مع النتيجة المحاسبة</p> |
| | | | | | (1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة |

والطريقة الغير مباشرة و تتمثل في:

تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحساب:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة.

- التفاوتات أو التسويات.

الجدول رقم (4): التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل بالطريقة غير المباشرة.

| N-1 صافي | N صافي | N إهلاك الرصيد | N إجمالي | ملاحظة | جدول سيولة الخزينة الطريقة غير المباشرة |
|-------------|-----------|-------------------|-------------|--------|--|
| | | | | | <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل .</p> <p>-أهتلاكات الأرصدة</p> <p>-تغيرات الضرائب المؤجلة</p> <p>-تغيرات المخزونات</p> <p>-تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى</p> <p>-تغير الموردين والديون الأخرى</p> <p>-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p> <p>تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط(1)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تسيبات</p> <p>تحصيل التنازل عن تسيبات</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين</p> <p>زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)</p> <p>إصدار قروض</p> <p>تسديد قروض</p> <p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)</p> <p>تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)</p> <p>أموال الخزينة عند الافتتاح</p> <p>أموال الخزينة عند الأقفال</p> <p>تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)</p> <p>تغير أموال الخزينة</p> |
| | | | | | (1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة |

المبحث الثالث: الأدوات والأساليب المستعملة في التحليل المالي

يمكن تعريف أدوات التحليل المالي بأنها مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة ونقاط الضعف ونقاط القوة في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم. ويمكننا التمييز بين عدة أنواع من أدوات التحليل المالي وهي:

- ✓ النسب المالية.
- ✓ التوازنات المالية.
- ✓ أساليب التحليل المالية.

المطلب الأول: النسب المالية¹

1- تعريف النسب المالية:

تعرف النسبة عموماً بأنها علاقة بين عنصر وآخر وهي إما أن تصور في شكل بسيط $\frac{1}{2}$ أو كسر عشري 0.5 أو مئوي 50 فهي بشكل عام عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه.

أما في التحليل المالي فالنسبة تعبر عن العلاقة الرياضية بين بنود الميزانية الواحدة مع بعضها أو بنود قائمة الدخل مع بعضها أو بين بنود قائمة وبنود الميزانية بشرط أن يكون لها مدلول منطقي من وجهة نظر المحلل المالي.

2- أنواع النسب المالية:

بشكل عام غالباً ما يتم تقسيم وتبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة وذلك على أسس مختلفة، فهناك من يبويب النسب والمحاسبة على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها النسب.

- ✓ مجموعة نسب تتعلق بقائمة المركز المالي.
 - ✓ مجموعة نسب تتعلق بقوائم نتائج الأعمال.
 - ✓ مجموعة نسب مشتركة تتعلق بقائمة المركز المالي وقائمة نتائج الأعمال.
- من ناحية أخرى هناك من يقسم النسب على الغرض أو الهدف من التحليل إلى ستة أنواع رئيسية:
- 1- نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل القصير (نسب السيولة).
 - 2- نسب قياس الربحية.
 - 3- نسب قياس المقدرة على السداد الأجل الطويل.
 - 4- مجموعة نسب هيكل التمويل.
 - 5- مجموعة نسب استخدامات الأموال.

¹ - حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط 2، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع الأردن، 2001، ص 123.

6- نسب قياس الإنتاجية.

وهناك من يبوب النسب على أساس الأجوبة التي يمكن أن تجيب عنها كل المجموعات. ويتم تبني إحدى التصنيفات الشائعة للنسب على النحو التالي:

- نسب السيولة.
- نسب النشاط.
- نسب الهيكلية.
- نسب المردودية.
- نسب الإقراض.

1- نسب السيولة¹:

تهدف هذه النسب إلى التحليل وتقييم مركز رأسمال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره، والهدف الأساسي من التحليل هو الحكمة على مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية.

وتتركز نسب السيولة بصفة خاصة في المؤشرات والنسب التالية:

✓ نسبة السيولة العامة: وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموعة الأصول المتداولة}}{\text{مجموعة الديون القصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة العامة}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الأصول المتداولة في تمويل الديون قصيرة الأجل أي ذلك الجزء من الديون التي تغطيها الأصول المتداولة و تميز الحالات التالية:

- 1- إذا كانت نسبة السيولة العامة < 1: يعني أن رأسمال العامل موجب وهي الحالات المثالية للمؤسسة.
- 2- إذا كانت نسبة السيولة العامة > 1: معناه أن رأسمال العامل سالب فالمؤسسة إذن في حالة سيئة فعليها أن تراجع هيكلها المالي وذلك بزيادة إما الديون طويلة الأجل أو رأسمال وكذا التقليل من الديون قصيرة الأجل.

- 3- إذا كانت نسبة السيولة العامة = 1: يعني أن رأسمال العامل معدوم وأن المؤسسة مولت كل أصولها بواسطة الديون قصيرة الأجل.

✓ نسبة السيولة المختصرة (الناقصة): تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من الأولى وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموعة القيم الجاهزة} + \text{مجموعة الغير الجاهزة}}{\text{مجموعة الديون القصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة}$$

¹ - هيثم محمد الزغبى: الإدارة والتحليل المالي، دار الطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 237.

تحسب هذه النسبة عادة بعد حساب نسبة السيولة العامة للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق (القيم القابلة للتحقيق) وتحسب هذه النسبة من أجل توضيح مدى قدرة أصول المؤسسة في الأجل القصير على الوفاء بالالتزامات وتكون هذه النسبة في الحالة العادية محصور ما بين [0.5 - 0.3]

✓ نسبة السيولة الآنية:

$$\frac{\text{مجموعة القيم الجاهزة}}{\text{مجموعة الديون قصيرة الأجل}} = \text{نسبة السيولة لآنية}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أي في الأجل القصيرة. حيث أنه في حالة كانت أغلب ديون المؤسسة مستحقة خلال أيام فقط تكون نسبة السيولة الآنية أقل من الواحد.

أما إذا كانت هذه الديون تمتد إلى عدة أسابيع أو الشهر فيجب أن تكون هذه النسبة محصورة ما بين [0.3-

[0.5

2- نسبة النشاط:

تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات ومن ثم قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات ومن أهم هذه النسب :

1-2 نسبة دوران المخزون : وهي تحسب مدة تصريف المخزونات حيث تدل على تحكم أو عدم تحكم

المؤسسة في تسير مخزوناتا وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الاستهلاك السنوي}}{\text{متوسط المخزون}} = \text{معدل دوران المخزون}$$

ونجد:

$$\text{معدل دوران المنتجات تامة الصنع} = \frac{\text{المخزون المتوسط للمنتجات تامة الصنع}}{\text{سعر التكلفة (تكلفة المبيعات)}} \times 12 \text{ أو } 360$$

وهي تدل على مدة تصريف المنتجات تامة الصنع

$$\text{معدل دوران المواد الأولية} = \frac{\text{متوسط مخزون المواد الأولية}}{\text{تكلفة مشتريات السنة}} \times 12 \text{ أو } 360$$

تدل على تجديد المواد الأولية بالمؤسسة

$$\text{نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزون} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{المخزونات}}$$

وهي توضع مدى تغطية رقم الأعمال للمخزونات.

2-2 معدل دوران العملاء: توضع لنا هذه النسبة السياسة التجارية للمؤسسة التي تنتهجها اتجاه عملائها وتشير إلى المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد حقوقهم و ينبغي أن تكون هذه المدة أقل من مدة دوران الموردين وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران العملاء} = \frac{\text{عملاء + أوراق القبض}}{\text{مبيعات السنة}} \times 12 \text{ أو } 360$$

2-3 معدل دوران الموردين: يعبر عنها بالعلاقة التالية

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{موردين + أوراق الدفع}}{\text{مشتريات السنة}} \times 12 \text{ أو } 360$$

3- النسب الهيكلية¹:

هي تلك النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

- ✓ التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية.
- ✓ كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بشكل سليم و تتوزع هذه النسب إلى:

¹ - مثير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص 54.

3-1 نسبة التمويل الدائم : أو نسبة التوازن الهيكلي وهي:

$$\frac{\text{مجموعة الأموال الدائمة}}{\text{مجموعة الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

من العلاقة نستنتج الحالات التالية:

- نسبة التمويل الدائم = 1 : وهذا يعني انعدام رأس المال العامل الدائم أو الصافي، وهذا ليس في صالح المؤسسة.
- نسبة التمويل الدائم < 1 : وهذا يعني وجود رأسمال العامل الدائم أي الأموال الدائمة اكبر من الأصول الثابتة وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة.
- نسبة التمويل الدائم سالبة: أي ن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة تمول عن طريق ديون قصيرة الأجل وهي طريقة تمويل غير عقلانية.

3-2 نسبة التمويل الذاتي (الخاصة): وهي مكمل لنسبة الأولى وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموع الأموال الخاصة}}{\text{مجموعة الأصول الثابتة}} = \text{نسبة التمويل الدائم}$$

وتبين لنا هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة

أي مدى اعتمادها على التمويل الداخلي ويمكن أن تميز الحالات التالية:

- نسبة التمويل الذاتي = 1 : أي الأصول الثابتة = الأموال الخاصة وهذا يعني رأسمال العامل الخاص معدوم إذا فكل الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة.
- نسبة التمويل الذاتي < 1 : وهذا يعني أن المؤسسة تمول فيها قيمها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال.

3-3 نسبة الاستقلالية المالية (المديونية): وتحسب كالآتي:

$$\frac{\text{مجموع الأموال الخاصة}}{\text{مجموعة الخصوم}} \text{ أو } \frac{\text{مجموع الأموال الخاصة}}{\text{مجموعة الديون}} = \text{نسبة التمويل الذاتي}$$

ويفضل المليون أن النسبة الأولى محصورة بين [2-1] حيث يقوم البنك بالموافقة على الإقراض إذا تحققت هذه النسبة.

أما بالنسبة لسنة الثانية فلا يجب أن تتخضع عن 0.5 وهي توفى نفس المعنى الأول
3-4 نسبة قابلية التسديد¹: أو القدرة على السداد وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموعة الديون}}{\text{مجموعة الأصول}} = \text{نسبة قابلية التسديد}$$

وتستعمل هذه النسبة لمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان أمواله، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي حض أوفر للحصول على ديون من الغير ومن المستحسن أن تكون هذه نسبة تساوي 0.5.

4- نسبة المردودية:

هذا النوع من النسب يقيس لنا مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأموال عن طريق الأصول المتداولة والأصول الثابتة، مردودية رؤوس الأموال نبين ذلك من خلال ما يلي:

$$\frac{\text{النتيجة المالية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{1-4 المردودية المالية}$$

وكلما كانت هذه النسبة كبيرة ذل ذلك على كفاءة استغلال أموالها.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموعة الأصول}} = \text{2-4 المردودية الاقتصادية}$$

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموعة الأصول}} = \text{3-4 المردودية التجارية}$$

¹ - ناصر دادي عدون: إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة الجزائرية، 1991، ص 47.

المطلب الثاني: التوازنات المالية

1-1 **رأسمال العامل:** يعتبر أداة من أدوات التحليل المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين ويتم حساب رأسمال العامل الذي يرمز له باختصار ر م ع.

$$\text{ر م ع} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

وهناك أربعة (04) أنواع هي:

✓ **رأسمال إجمالي:** وهو ذلك الجزء من عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط الاستغلال للمؤسسة أي العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال ويتمثل في عناصر الموجودات المتداولة ويمكن كتابته على النحو التالي: رأسمال العامل الإجمالي = مجموع الموجودات.

✓ **رأسمال العمل الصافي¹:** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة، وهو رأسمال الذي تداولنها سابقا.

$$\text{رأسمال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول المتداولة.}$$

✓ **رأسمال العمل الخاص²:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأموال المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

$$\text{رأسمال العمل الخاص} = \text{الأموال الخاص} - \text{الأصول الثابتة}$$

✓ **رأسمال العمل الأجنبي:** هو ذلك الجزء من الموجودات المتداولة المعمول بواسطة الديون طويلة ومتوسطة الأجل أي أن:

$$\text{رأسمال العمل الأجنبي} = \text{رأسمال العامل الصافي} - \text{رأسمال العمل الخاص}$$

أ- الاحتياجات من رأسمال العمل:

يتطلب نشاط الاستغلال في المؤسسة بالإضافة إلى القيم الثابتة توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمديون وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل متجدد تتمثل في الديون ممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى بالاحتياجات من رأسمال الفاصل، الذي يسمح عند إضافة الديون قصيرة الأجل بتمويل الموجودات المتداولة.

$$\text{احتياجات رأسمال العامل} = \text{الأصول (المتداولة - النقدية)} - \text{(الديون قصيرة الأجل - السلفيات}$$

(المصرفيات)

¹ - زغيب مليكة وبوشقير ميلود: التفسير والمالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 49.

² - حسين لبيهي: التحكم المالي في المؤسسات الصناعية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 1992-1993، ص 53.

ب- الخزينة الصافية:

هي مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلاليه، أي مجموعة الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن أي مجموعة الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فوراً وتحسب كما يلي:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفيات المصرفية.

الخزينة الصافية = رأس مال - احتياجات رأسمال العامل.

المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي

1-1 أساليب التحليل الإحصائي : للحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية، قد يلجأ المحلل إلى استخدام العديد من الأساليب والطرق الإحصائية الرياضية المتاحة مثل مقاييس النزعة المركزية ومقاييس الاختلاف والتشتت ومقاييس الارتباط و تحليل الانحدار.

1-1-1 مقاييس النزعة المركزية: من أشهر مقاييس النزعة المركزية:

- ✓ الوسط الحسابي أو المتوسط: ويتم استخدامه في الغالب من قبل أطراف مختلفة بغرض الحصول على توصيف منطقي ودقيق لبياناتها عن ظاهرة ما هما يساعدهم على الدراسة و التحليل.
- ✓ الوسيط : يستخدم لتحديد رقم أو مكان النسبة محل الدراسة.
- ✓ المنوال : وهو الأكثر شيوعاً أو حدوثاً من بين مجموعة القيم.
- ✓ المتوسط الهندسي : وهو يعبر عن القيمة المتوسطة بشكل أدق من المتوسط الحسابي عنه ما تكون البيانات عبارة عن نسب مئوية أو تكون قيم البيانات تزداد معدلات ثابتة.
- ✓ المتوسط التوافقي: وهو يستخدم بصورة خاصة في البيانات المتعلقة بالمعدلات مثل البيانات التي تبين معدل عدد الوحدات المنتجة لكل دورية عمل.

1-2 مقاييس الاختلاف والتشتت: من خلال النزعة المركزية نلاحظ أنها لا تبين درجات الاختلاف والتشتت ومن هن جاءت الحاجة لاستخدام مقاييس التشتت التي تبين درجة الاختلاف والتشتت لمفردات أي نسبة محل الدراسة.

1-3 مقاييس الارتباط وتحليل الانحدار: يعتبر الارتباط من الإحصائية عن التلازم بين متغيرين تلازماً كميًا بحيث يؤدي الزيادة في إحدى المتغيرات إلى الزيادة في التغير لآخر أو العكس ومن جهة نظر التحليل المالي فإن مقاييس الارتباط والانحدار ممكن أن تستخدم لتحديد العلاقة بين عنصر وآخر من عناصر القوائم أو بين نسبة مالية وأخرى متخرجة من القوائم المالية، وبالتالي في حالة اكتشاف وجود علاقة بين عنصر وآخر وليكن هذا العنصر دوران إجمالي الأصول مع معدل دوران الأصول المتداولة فإن هذا يمكن أن يساعدنا في التنبؤ بإحدى هذه النسب لمعرفة النسبة الأخرى.

1-2 تحليل التغير والاتجاه : ويتم تنفيذه من خلال:

✓ التحليل الرأسي.

✓ التحليل الأفقي.

- **التحليل الرأسي¹**: يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو مجموع المجموعات التي ينتمي إليها وبكلمة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب قوية وهذا يعني أن مجموع.

الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساو لـ 100 في كلا الطرفين أما إذا نسبت العناصر إلى المجموعة التي تنتمي إليها عندئذ يصبح مجموع كل مجموعة مساوي للرقم 100 وعملية نسب العنصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها يعود إلى غاية التحليل إذا كانت موجهة لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر إلى المجموعة التي ينتمي إليها.

- **التحليل الأفقي²**: التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات عبارة عن مقارنة البيانات المالية المنشورة في سنتين أو أكثر أي عرض التغيرات الحاصلة في تلك السنوات إما بواسطة أرقام مطلقة أو من خلال النسب المالية وعرض التغيرات بواسطة أرقام مطلقة أو من خلال النسب المالية وعرض التغيرات بواسطة الأرقام المطلقة تتيح للمحلل المالي التركيز على العوامل الأساسية التي أثرت على الربحية وبالتالي على المركز المالي أما بيان نسب التغيرات بين السنوات موضوع التحليل فيتيح للمحلل المالي رؤية واضحة للتغيرات المهمة التي حدثت في البيانات المالية و المحاسبية المنشورة.

وفي التحليل الأفقي تعامل النسبة المالية الأولى كنسبة أساس ومن ثم يتم إظهار كل بند في السنوات التالية كنسبة مئوية.

- **تحليل نقطة التعادل:**

- **تعريف نقطة التعادل³**: يمكن تعريف نقطة التعادل بأنها النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات الكلية للمؤسسة مع التكاليف الكلية وعند هذه النقطة فإن المؤسسة لا تحقق ربح ولا خسارة والمهم هنا أن نذكر أنه عند هذه النقطة تكون المؤسسة قد غطى جميع التكاليف الثابتة لديه، وبعد هذه النقطة تكون جميع إيرادات المؤسسة هي أرباح بعد طرح التكاليف.

- **أهداف تحليل التعادل:** ويمكن جمل هذه الأهداف فيما يلي:

1. تحديد حجم المبيعات اللازمة لتغطية المصارف التشغيلية.
2. تحديد صافي الربح المتوقع تحقيقه قبل الفوائد والضرائب عند مستويات الإنتاج المختلفة.

¹ - منير شاكر محمد واخرون، مرجع سابق، ص 39.

² - نعيم تمر داوود، مرجع سابق، ص 39.

³ - عبد الحكيم كراجه : الإدارة والتحليل المالي الرأسي (مفاهيم، تطبيقات)، دار وفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 203.

3. تحديد حجم المبيعات اللازم للوصول إلى حجم ربح معين.

- تحديد نقطة التعادل: تحدد نقطة التعادل إما أن تحدد حجم أو كمية المبيعات التي تحقق تعادل المؤسسة تمثل قيمة المبيعات التي تحقق هذا التعادل بالنسبة لكمية أو حجم مبيعات التعادل فتحدد بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي التكاليف الثابتة للنشاط}}{\text{كمية مبيعات التعادل}} = \text{عائد المساهمة أو المساهمة المدية للوحدة المساهمة}$$

أما قيمة مبيعات التعادل فتحدد بالمعادلة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي التكاليف الثابتة للنشاط}}{\text{هامش عائد مساهمة الوحدة المنتجة}} = \text{كمية مبيعات التعادل (بالدينار)}$$

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل يمكن أن نقول أن التحليل المالي هو من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في المجال المالي وكذلك العديد من المتعاملين مع المؤسسة أو كل من تهمهم وضعية المؤسسة، كما يمكن اعتباره عملية تعالج وتنظم البيانات والقوائم المالية للمؤسسة والمتمثلة أساس في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج والتي تعتبر القاعدة الأساسية لعملية التحليل المالي، ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وأكثر فائدة بهدف تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني:

التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية

تمهيد:

يمكن تعريف التعثر المالي بأنه تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة والتي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلى آخر، وتعد البنوك من المؤسسات الاقتصادية التي يشكل فيها التعثر المالي خطرا كبيرا مقارنة بباقي المؤسسات الاقتصادية، لذا يلعب التنبؤ بالتعثر المالي دورا هاما لدى البنوك حيث يساهم في حماية البنك من الأخطار الناتجة عن نشاطه وخاصة أكبر خطر وهو الإفلاس.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: ماهية التعثر المالي.

المبحث الثالث: التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك.

: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجاري من أهم أنواع البنوك وأكثرها نشاطا وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية، إذ أن معظم الودائع تتركز لديها، كما أن معظم القروض تمنح من خلالها، وتؤدي معظم الخدمات عن طريقها، وتحثل موجوداتها ومطلوباتها الجزء المهم من موجودات النظام المصرفي ككل.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

1- نشأة البنوك التجارية وتطورها:

تعتبر البنوك التجارية في صورتها الحالية امتداد لنشاط الصياغة والصاغة فهذه البنوك مهما كانت طبيعة نشاطها ونوعية الوظائف التي تقوم بها لا تعدو أن تكون مجرد مؤسسات مالية تتعامل في الدين والائتمان، وهي نفس فكرة المتاجرة بالنقود التي عرفت في العصور الوسطى، حيث لجأ أصحاب الفرائض إلى الصياغة والصاغة للحفاظ على أموالهم فوضعوا أموالهم مقابل شهادات إيداع تثبت لهم حقوقهم¹.

حيث قام هؤلاء الصياغة والصاغة بتحويل الودائع تدريجيا من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سداد للمعاملات التجارية و كان قيد التحويل في سجلات يتم حضور كل من الدائن والمدين، وفيما بعد سمح لبعض العملاء بسحب مبالغ تتجاوز قيمتها ودائعهم وهو ما يسمى الآن السحب على المكشوف حيث أدى الإفراط في ذلك إلى إفلاس الكثير من القائمين على قبول الودائع، بعده تبنت الحكومة إنشاء مؤسسات تعنتي بذلك وأقدم بنك في التاريخ هو بنك برشلونة عام 1401 حيث كان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات، أما أقدم بنك حكومي فقد تأسس في البندقية " فينيسيا" عام 1587 وجاء بعده بنك " أمستردام في عام 1609م وكان عرضه الأساسي فقط الودائع وتحويلها عند الطلب من مودع إلى حساب مودع آخر واعتبار من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك وكان له أثر كبيرا في تمويل العمليات التجارية واستخدام شهادات الإيداع الحاملة والتي انبثق منها الشيك في تسوية المعاملات².

2- مفهوم البنوك التجارية: أن للبنوك التجارية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة للاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل، وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم القروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل³.
- كما تعرف أنها تلك المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والوحدات الاقتصادية وإنشاء الائتمان و قبول كافة الودائع وتمويل المشاريع وإنشائها والبحث عن الودائع⁴.

¹ - محمود حسين الوادي، كاضم جاسم العيساوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص 221.

² - سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البارودي العلمية لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 57.

³ - أكرم حداد: النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط 2، دار وائل لنشر الأردن، 2008، ص 144.

⁴ - خباب عبد الله: الاقتصاد المصرفي، بنوك إلكترونية، بنوك تجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008 ص 88.

- كما تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين، تقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب، والقصير الأجل، وتقديم الائتمان القصير الأجل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.¹
- من خلال التعاريف السابقة للبنوك والتي تبدو متشابهة في مضمونها حيث أن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة مالية تمارس عملها في النقود التي تتولى تجميعها في شكل ودائع من مصادر مختلفة، تم تعيد استثمارها في شتى مجالات الاستثمار المختلفة، ومن تم تحقيق عدة أهداف من أهمها:²
- 1- يهدف البنك من وظيفة الاستثمار والتي تتضمن مجموعة من الأعمال يقوم بها البنك بهدف تشغيل ما تجمع لديه من موارد من أجل الحصول على عائد مناسب.
- 2- أن أهم الوظائف التي تؤديها البنوك هو الدور الذي تلعبه في خدمة الاقتصاد الوطني وما تقدمه من أجل دعمه وتحقيق تنمية.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية

تقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

- 1- من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:³
 - 1-1 **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.
 - 2-1 **البنوك التجارية المحلية:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.
- ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

¹ - متولي عبد القادر: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010 ص 75.

² - محمد الهلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة: محاسبة المؤسسات المالية - البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009 ص 1.

³ - محمد عبد الفتاح الصيرفي: إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 32.

2- من حيث حجم النشاط:¹ و تنقسم إلى بنوك الجمل وبنوك التجزئة:

2-1 بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار عملاء المنشأة الكبرى.

2-2 بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمؤسسات الصغرى لكنها تسعى لإجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافياً وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

3 - من حيث عدد الفروع:²

3-1 البنوك ذات المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها، وتقوم بتوحيدها ولهذا النوع طابع احتكاري، وأصبحت سمي من سمات الوقت الراهن التي انتشرت بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

3-2 البنوك الفردية:³ وهي مؤسسات فردية محدودة رأسمال، تقوم على ما يتمتع أصحابه من ثقة، تتعامل في المجالات القصيرة الأجل حيث تقوم بتوظيف أموالها في الأوراق المالية والتجارية المخصصة وغير ذلك، في الأصول العالية السيولة التي يمكن تحويله إلى نقود بسرعة وبدون خسائر، ويرجع السبب في ذلك أنها لا تستطيع توظيف أموالها في قروض متوسط أو طويلة الأجل لصغر مواردها.

المطلب الثالث : وظائف البنوك التجارية

تقسم الوظائف في البنوك التجارية إلى قسمين وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

1- الوظائف التقليدية: تمارس البنوك التجارية أنشطة مصرفية تقليدية عرفت بها تتمثل في قبول الودائع ومنح

القروض

1-1 قبول الودائع:⁴ حيث يقوم البنك بقبول الودائع بمختلف أنواعه وتتألف الودائع من الأنواع التالية:

- ودائع لأجل: هي وديعة تودع لدى بنك تجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها

¹ - محمد حسين الوادي، حسين محمد حسان، سهيل أحمد حسان: النقود والمصارف، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن 2010 ص 107

² - محمد سعيد أنور سلطان: إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 19.

³ - محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص 34.

⁴ - أنس البكري، وليد صافي: النقود والبنوك، دار البداية ناشرون موزعون، عمان الأردن، ص 112.

- ودائع تحت الطلب (الحساب الجاري): تودع لدى البنك دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للبنك ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.
- ودائع تحت إشعار: وهي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار مسبق

1-2 منح القروض¹ وتتضمن هذه الوظيفة قيام البنك التجاري بمنح النقود أما في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية (كتابية) إلى الأفراد والمؤسسات بمختلف الآجال وشتى المجالات مساهمة منه في زيادة الاستثمارات ودعمها لنشاط المؤسسات الاقتصادية وتشكل القروض القصيرة الأجل الجزء الأكبر في هذا النوع من النشاط المصرفي حيث يتم الوفاء به بجرد انتهاء العملية التي استهدف تمويلها، بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك التجارية تمنح أنواع أخرى من القروض لأجل متوسط لأكثر من سنة وقروض ذات أجل طويل وذلك تلبية للمتطلبات الإنتاجية و الاستثمارية للمؤسسات الاقتصادية .

2- الوظائف الحديثة² وتتلخص هذه الوظائف فيما يلي:

- 1-2 إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارة الاقتصادية والمالية
- 2-2 سداد المدفوعات نيابة عن الغير .
- 2-3 خدمات البطاقة الائتمانية.
- 2-4 تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشاركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- 2-5 تحصيل الأوراق التجارية.
- 2-6 خصم الأوراق التجارية.
- 2-7 المساهمة في حفظ التنمية الاقتصادية.

المطلب الرابع: مصادر أموال البنوك التجارية

يبين جانب الخصوم مجموع المصادر أو الموارد لدى البنوك التجارية، ويمكن تصنيف التزامات البنك التجاري أو خصومه إلى مجموعتين: الأولى يطلق عليها الموارد الذاتية لأنها تمثل التزامات البنك قبل أصحاب رأسمالها، والثانية: يطلق الموارد الخارجية لأنها تمثل التزامات البنك اتجاه الغير.

¹ - ريس حدة: دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، 2009، ص 41.

² - محمد حسين الوادي، وليد صافي، مرجع سابق، ص 108.

1 - الموارد الذاتية: وتتكون الموارد الذاتية من العناصر التالية:

1-1 رأسمال المدفوع⁽¹⁾: يتكون رأسمال المدفوع من الأموال التي حصل عليها البنك التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات قد تطرأ عليه في المستقبل، ويمثل رأسمال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية:

- لأن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة، وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار.
- صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل.

مع ذلك فيجب عدم إهمال رأسمال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة، وفي المقابل أيضا تجنب عدم المغالاة في رفع قيمة رأسمال المدفوع وذلك لأسباب السالفة الذكر.

1-2 الأرباح المحتجزة⁽²⁾: تعتبر الأرباح المحتجزة جزء من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالا عديدة تشمل ما يلي :

1-2-1 الاحتياطات : وهي مبالغ تكونت على مر الزمن، وتكون تحت تصرف السلطات المؤولة للبنك في أي وقت، ومصدر هذه الاحتياطات الأجزاء المتقطعة من الأرباح، ومن الأرباح الغير موزعة وعلاوة إصدار الأسهم عند زيادة رأسمال وتنقسم الاحتياطات إلى الأقسام التالية:

- الاحتياط الإجمالي (القانوني): وهو نسبة مئوية يقطعها البنك كل عام من صافي أرباحه بشكل إجباري وذلك بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص
- الاحتياط الاختياري: وهو احتياط يكونه البنك من تلقائي نفسه بشكل اختياري وذلك بان يقطع نسبة معينة من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري يودع لدى البنك المركزي وذلك لتحقيق هدفين:
- أ- تدعيم المركز المالي للبنك وكسب ثقة المتعاملين
- ب- لمواجهة أي خسارة طارئة تواجه البنك زيادة عن الاحتياط القانوني كانهما في قيمة الأصول وغيرها
- الاحتياط العام: وهو احتياطي آخر يقطعها البنك من صافي أرباحه وذلك لمواجهة أي خسارة قد يتعرض لها البنك زيادة عن الاحتياط القانوني والاختياري.

2 - الموارد الخارجية:

وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك وتشمل أساسا:

¹ - رشاد العصار ورياض الحلبي: النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 63.

² - موسى ولد الشيخ: البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003 2004.

1-2 القروض :

من مصادر أموال البنوك التجارية نجد الاقتراض التي تتحصل عليه من مختلف المؤسسات

خاصة منها :

- البنك المركزي والمؤسسات المالية والنقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية وقد يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة إلى سيولة مما يضطره اللجوء إلى الاقتراض لمواجهة هذه الظروف كأن يقع في أزمة السيولة نتيجة تقدم عدد كبير من المدعين لسحب ودائعهم مما يلجأ إلى الاقتراض لمواجهة طلبات السحب.

2-2 الودائع:

وهي من أهم موارد البنوك التجارية حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي موارد البنك وهي على أنواعها كل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزه على الأنواع الأخرى وهي ودائع جارية وودائع لأجل، وودائع بأشعار، وودائع التوفير¹.

¹ - بوعتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية، عمليات وتقنيات وتطبيقات، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 8.

: ماهية

من المعروف أن الائتمان حتى لو منح وفق أسس مصرفية سليمة فإنه ينطوي على نوع من المخاطر لأن هناك احتمال بأن الأموال التي يقرضها قد لا تسدد بسبب ظروف اقتصادية سيئة غير متوقعة تؤثر على المقترضين، وتلك المخاطر لا يمكن للبنك تجنبها إلا أنها مخاطر محسوبة عند منح الائتمان ولذا يقال بأن مخاطر الائتمان لا تنطوي على درجة من الخطورة فالخطورة فيها مألوفة ويجب التنبؤ بها.

المطلب الأول: تعريف التعثر المالي¹

عرف Dun & Bradstreet,s الفشل بأنه يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للمؤسسة يتبعها تنازل عن ممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين أو الإفلاس، أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة، أو عدم قدرة على استرجاع العقار المرهون والحجز على ممتلكات المؤسسة قبل إصدار الحكم عليه، الانسحاب وترك الالتزامات على المؤسسة غير مدفوعة، أو أن يتم وضع ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم للشركة وأحداث إجراءات التسوية بين الشركة ودائنيها.

وذهب البعض إلى تعريف التعثر المالي بأنه ما هو إلا اختلال مالي يواجه البنك نتيجة قصور موارده وإمكانياته عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، وإن هذا الاختلال ناجم أساساً عن عدم توازن بين موارد البنك المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين التزاماته في الأجل القصير التي استحققت السداد، وإن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العرض وبين الاختلال الحقيقي الدائم وكلما كان هذا الاختلال هيكلياً أو يقترب من الهيكلية كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها الاختلال.

المطلب الثاني: مراحل التعثر المالي

تمر مرحلة التعثر بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى:² وهي مرحلة ظهور الحدث العارض حيث تواجه المؤسسة حادثاً عارضاً ما، والذي غالباً ما يتعلق بالناحية المالية للمؤسسة كأن تدخل المؤسسة في التزامات تشكل عبئاً على عليها دون إن يتم توظيف الأموال بشكل عبئاً عليها دون أن يتم توظيف الأموال بشكل فعال في مجالات تدر عائداً مناسباً، مما يعني هذا

¹ - هلا بسام عبد الله الغصين: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر الشركات، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2004، ص 22.

² - نفس المرجع السابق، ص 23.

الالتزام سيشكل خطر على وضع السيولة النقدية فيها ومن الأمثلة على هذه الحوادث العارضة حصول اختلاسات كبيرة في المؤسسة أو إفلاس بعض العملاء المهمين لها والتي تعتمد على المبالغ المحصل منه لسداد التزاماتها **المرحلة الثانية:**¹ وهي مرحلة التغاضي عن الوضع القائم أي المرحلة التي تتجاهل فيها الإدارة الخطر الذي يحيط بها كنتيجة للحدث العارض الذي ظهر في المرحلة السابقة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الضعف في كفاءة هذه الإدارة.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة استمرار التعايش والتهوين من الخطر، وهي المرحلة التي تزداد فيها الخطورة في حين تشهر إدارة المؤسسة في تجاهل هذا الخطر، بل قد تستمر في سياستها الاتفاقية غير المخططة وهنا تبدأ الخسائر بالظهور والتراكم.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة التعايش مع التعثر المالي والتي تعتبر من اخطر المراحل، حيث تصبح حالة التعثر المالي هذه الحالة اعتيادية يومية، التي تتعرض لأضرار كبيرة تعجز المؤسسة عن صيانتها كما تبدأ آلية العاملة فيها بالتحول إلى مؤسسات أخرى بديلة، أي أن المؤسسة اقتربت من نهايتها.

المرحلة الخامسة: و هي مرحلة الأزمة المدمرة وفي هذه المرحلة يكتشف المتعاملون مع المؤسسة بان هناك أزمة فعلا، إما عن طريق البيانات أو الشائعات، وفي هذه الحالة يقومون بالمطالبة بحقوقهم عن طريق القضاء خوفا من ضياع حقوقهم، فيتم بذلك الحجز على المؤسسة.²

المرحلة السادسة: تعتبر آخر مراحل التعثر المالي أين يجتمع أصحاب المؤسسة مع أصحاب الحقوق على المؤسسة، بهدف دراسة الأزمة وإيجاد حلول علاجية لها، هنا يتم تعيين خبراء مختصين لدراسة هذا التعثر ومعرفة أسباب وطرق علاجه، وعادة ما تبدأ طريقة العلاج بإعفاء مجلس إدارة المشروع من القيام بمهامه لأنه كان السبب الرئيسي لتعثر المؤسسة سواء من خلال قيامه ببعض التصرفات التي أدت إلى التعثر، أو تغاضيه عن هذا التعثر في مراحل الأولى، كما قد تتم مقاضاة هذا المجلس الإداري بتسببه في التعثر، بعدما يتم تعيين مفوض عن المؤسسة، حيث يكف بعلاج التعثر وتمكين المشروع من مزاولة نشاطه من جديد حتى يتمكن من تسديد التزاماته المستحقة.³

المطلب الثالث: أسباب التعثر

توجد أسباب متعددة لتعثر المؤسسة تعود كلها في النهاية إلى سوء الإدارة وان الإدارة هي المسؤولة في المقام الأول عن الوصول بالمؤسسة إلى حالة عدم كفاية السياسات التشغيلية والاستمرارية والتمويلية المتبعة حيث

¹ - هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سابق، ص 22.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 314.

³ - طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 14.

يتجلى عدم الكفاية في سياسات التشغيل في عدم استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل ضعف إنتاجية العمل بالساعة، نسبة عالية لدوران العمال، ضعف إنتاجية الآلة بالساعة....ألخ إن استمرار المشاكل الإنتاجية من هذا النوع وعدم معالجتها في حينها يؤديان إلى ارتفاع التكاليف، وتقلص الأرباح وفقدان المؤسسة للمقدرة على المنافسة والبقاء في السوق كذلك فالمؤسسة التي لا تقوم بإجراء دراسة جدوى اقتصادية لمشاريع الاستثمار واعتمادها على الحدس والتخمين قد يولد الخسائر الكبيرة وإذ كانت المؤسسة تتبع سياسة تمويلية تعتمد على الاقتراض فإن ذلك يؤدي إلى فشلها، فعندما تكون نسبة المديونية مرتفعة ويحدث انخفاض في الأرباح فان هناك احتمالاً كبيراً بان لا تتمكن المؤسسة من تغطية التزاماتها و يمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:

- قلة رأس المال.
- قلة المراقبة في التسيير.
- العراقيل الحكومية.
- تذبذبات التجارة.
- الغش والتزوير.
- الإهمال.
- قلة الخبرة في المجال.
- عدم الكفاءة.

إلا انه من الضروري الإشارة إلى أن هناك الكثير من حالات التعثر تحدث كنتيجة لتضافر كل من الأسباب الداخلية والخارجية، لهذا تشير الكثير من المراجع العلمية على أن احتمال حدوثه يحصل عندما يحصل هبوط كبير في المبيعات أو بسبب تقادم تكنولوجيا المؤسسة أو التوسع المفرط أو بسبب عدم كفاءة رأس المال العامل والاقتراض الكبير بأسعار الفائدة العالية أو زيادة الشراء بالأجل الغير الكفاء، والقيود الإقراضية الصارمة وغيرها.

المطلب الرابع: أنواع التعثر المالي

تتباين وجهة نظر المهتمين بظاهرة الفشل في تحديد أنواع إلا إن الإجماع يشير أن للتعثر الأنواع التالية:

- 1- **التعثر الاقتصادي**¹: ويقصد به حالة بنك تعجز عوائده المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة التمويل، وبمعنى آخر انه يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، أو لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات.
- 2- **التعثر المالي**: يعني نقص العوائد أو توقعها، وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها.

¹ - عمار أكرم الطويل: مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص 58.

المبحث الثالث: التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك

لا تزال النسب المالية تشكل القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدماً في هذا المجال، إلا أن الأساس في ذلك هو صياغة هذه النسب بأسلوب علمي، يحقق أكبر فائدة نحو الأساليب الحديث لتحليل المالي، بحيث تقلل قدر الإمكان الجهد والوقت للوصول إلى نتائج أكثر دقة، لذلك أظهرت دراسة متقدمة للسنوات القليلة الماضية جداول فيها تحديث النسب المالية التقريبية واختيار مجموعة منها على شكل نسب مركبة، تستخدم في التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المالي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك

1- مفهوم التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك: التعثر المالي هو تلك التسهيلات بكافة أنواعها التي يحصل عليها العميل من البنك ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولدى يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة.¹

أما التنبؤ فيشير إلى جميع الأنشطة التي تتناول جميع البيانات والمعلومات التي تبين كل العوامل والظروف والمتغيرات المحتملة في المستقبل والتي تؤثر في مجمل الأنشطة والفعاليات التي تؤديها الشركة، ويعتمد في تحديد الاتجاهات والأفاق المستقبلية للمؤسسات على استخدام التنبؤ وفق منهج علمي متكامل ويقوم هذا على ما توفر نظم المعلومات من معلومات بالكمية والنوعية والتوقيت والدقة والكلفة المناسبة، وكذلك قدرة إدارة الشركة على تهيئة المستلزمات المادية والبشرية والمعلوماتية لغرض استخدام أساليب التنبؤ التي تسهم على نحو رئيس في تقليل آثار ظروف عدم التأكد والمخاطرة، وبالتالي اتخاذ قرارات إستراتيجية واستثمارية رشيدة.²

2 - أهمية التنبؤ بالتعثر المالي:³

يجوز التنبؤ بالتعثر على اهتمام الجهات العلمية والعملية، وذلك لما يقدمه من مزايا ايجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب لدى كانت الأهداف الرئيسية لكل الأبحاث في هذا المجال موجهة لخلق جهاز إنذار مبكر لرصد دلائل الإخفاق من بدايات ظهورها باتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة.

ولتنبؤ بالتعثر أهمية كبيرة لدى الجهات الآتية:

1-2 البنوك، حيث تهتم بالتعثر لآثاره في:

- قروضها القائمة.

- قروضها قيد الدراسة.

¹ - عبد الغني الحريري محاضرة حول دور التحرير المالي في الازمات و التعثر المصرفي، أيام 20 21 أكتوبر 2009، ص 6.

² - وحيد محمود: استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل 2010، ص 15.

³ - عمار أكرم الطويل، مرجع سابق، ص 63.

- أسعار قروضها وشروطها.

- إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة.

- توقيت الانسحاب.

2-2 المستثمرون: لتقويم سلامة استثماراتهم و التمييز بين الاستثمارات المرغوب فيها من غير المرغوب فيها، وبالتالي تحديث الاستثمارات الواجب التخلص منها خشية المزيد من الخسارة.

2-3 إدارة المؤسسات: لتعرف على مؤشرات التعثر والتعامل مع أسبابها لمعالجتها.

2-3 الجهات الرسمية: تجنباً للالتزامات في القطاع الخاص أو القطاع العام.

المطلب الثاني: التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر المالي

يستخدم التحليل المالي كوسيلة للتنبؤ بالموقف الذي ستكون عليه مؤسسة الأعمال في المستقبل، وذلك إذا ما أحسنت الإدارة أو المحلل المالي استخدام البيانات المحاسبية وتكييفها وفق منهج خاص في التحليل ولهذا تشير المراجع العلمية إلى إمكانية اللجوء إلى التحليل المالي لمعرفة التنبؤ بعدد من الظواهر في حياة المؤسسة تشكل مضمون نشاطها التشغيلي مثل: - التنبؤ بالمبيعات.

- التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها.

- التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط بطريقة الحصول عليها.

- التنبؤ بمدى قدرة الإدارة في مواجهة الطوارئ.

- التنبؤ باحتمالات الفشل أو بمدى إمكانية توافق المؤسسة عن العمل أي الإفلاس والتصفية.

ورغم كثرة الأساليب التنبؤية التي لجا عليها المحلل المالي لتحقيق الغايات السابقة إلا أن الاهتمام كان ظاهر في محاولة اللجوء إلى أسلوب النسب المالية ضمن منهج التحليل المالي كأسلوب يعتمد عليه في الحصول على تنبؤ دقيق باحتمالات الفشل أو تعثر مؤسسة الأعمال في المستقبل خصوصاً إذا ما استخدمت تلك النسب مجمعة

1- النسب المالية:¹

ولقد تطرقنا إلى النسب المالية في الفصل الأول و لكن سنتطرق إلى أهم النسب التي تتوافق مع تقييم

الأداء المالي ونلخصها كالآتي:

¹ - هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص 237.

1-1 -نسبة السيولة : وتتمثل في:

- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة /الديون قصيرة الأجل.
- نسبة السيولة المختصرة = القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل.
- نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل.

2-1 نسب الهيكل المالي: وتتمثل في:

- نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.
- نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.
- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الأصول.
- نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول.

3-1 نسب النشاط: و تتمثل في:

$$\text{معدل دوران المواد واللوازم} = \frac{\text{متوسط المخزون من المواد واللوازم}}{360 \times \text{المشتريات السنوية من المواد واللوازم}}$$

$$\text{فترة الاحتفاظ بالمواد و اللوازم} = \frac{\text{المشتريات السنوية من المواد واللوازم}}{\text{متوسط المخزون من المواد واللوازم}}$$

$$\text{معدل دوران المنتجات تامة الصنع} = \frac{\text{متوسط المخزون من المنتجات التامة}}{\text{التكلف السنوية للوحدات المنتجة}}$$

4-1 نسبة المردودية: المردودية في مفهومها العام هي قدرة الأموال المستمرة على تحقيق عوائد مالية، إذ تعتبر المردودية عن قدرة البنك على توليه أموال إضافية نتيجة استخدام رأسمالها المالي أو الاقتصادي حيث يتم ذلك بمقارنة العائد المحقق مع الأموال المستمرة وتنقسم إلى ثلاثة أنواع أساسية وهي:

نسبة المردودية الاستغلالية: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاستغلالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{100 \times \text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

نسبة المردودية الاقتصادية: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = 100 \times \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

والهدف من قياس هذه النسبة هو فاعلية مجموع الوسائل المستعملة في تحقيق أرباح صافية.

نسبة المردودية المالية: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = 100 \times \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

1-5 نسب الاستغلال:

- نسبة مصاريف المستخدمين = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

- نسبة المصاريف المالية = المصاريف المالية / القيمة المضافة.

المطلب الثالث: استعمال التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

في هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم تقييم الأداء وكيفية استعماله في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

1- تقييم الأداء المالي¹: ونقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكماً ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافه المختلفة ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن تم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة ومن ذلك لأسباب التالية:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح على الفعالية.

- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

2- استعمال التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للبنوك: وهنا سنوضح كيف يتم استخدام التحليل المالي

كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

2-1- التوازنات المالية: من أجل تقييم الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية نلجأ إلى استخدام مؤشرات مالية

هامة للكشف عن توازن المؤسسة ومدى نجاح السياسة المالية والمتمثلة في:

¹ - خالد التوفي الشمري: التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم جدوى المشاريع، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2010، ص 70.

2-1-1 رأسمال العامل: ويمكن حسابه محاسيبيا باعتبار الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات القصيرة الأجل، و يمكن حسابه بطريقتين:

من أعلى الميزانية : من أعلى الميزانية : يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

$$\text{رأسمال العامل} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}.$$

من أسفل الميزانية : من أسفل الميزانية: يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة الدائمة للديون ويحسب كما يلي:

$$\text{رأسمال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}.$$

ويعتبر رأسمال العامل شرط لتوازن المالي السليم و لم يكن له معنى ذاتيا إذ يجب مقارنته بقيمة مالية أخرى هي احتياجات رأسمال العامل وهي احتياجات دائمة وهيكلته تبعا لمستوى وخصائص النشاط كذلك لسياسة المالية، ويجب أن يقدر رأسمال العامل تبعا لسرعة دوران الأصول المتداولة تم بالعلاقة بين هذه السرعة والأخرى المتعلقة بتحديد الائتمان الممنوح للمؤسسة¹.

إضافة إلى رأسمال العامل الصافي فالبنك يحسب رؤوس أموال عاملة من أجل تقدير مصادر التوازن والاختلال في الهيكل إذ نجد:

رأسمال العمل الخاص: يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأسمال العمل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}.$$

ويسمح رأسمال العامل الخاص بتقدير الأصول الثابتة بالنسبة للأموال الخاصة بدون الديون الطويلة وقصيرة الأجل.

رأسمال العمل الخارجي : ويحسب كما يلي:

$$\text{رأسمال العمل الخارجي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الأموال الخاصة}.$$

رأسمال العامل الإجمالي: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأسمال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة}.$$

2-1-2 الاحتياجات في رأسمال العامل: ويحسب احتياجات رأسمال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياجات في رأسمال العامل} = \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم الغير جاهزة} - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{تسيقات}).$$

2-1-3 الخزينة: وتحسب كما رأيناها في السابق بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}.$$

وتمثل بشكل عام مدى قدرة السيولة الجاهزة على سداد القروض المصرفية قصيرة الأجل.

ويمكن توضيح الحالات الممكنة للخزينة وفقا لشروط التالية:

¹ - هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 25.

- 2 صافي رأسمال العامل موجب: إذا تمكن البنك من تمويل استثماراته الثابتة اعتمادا على مواردها الدائمة.
- أن يغطي رأسمال العمل الصافي الاحتياج في رأسمال العامل، إذ لا يكفي أن يحقق البنك رأسمال عامل موجب. بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات الدورة الاستغلالية.
- الخزينة موجبة ($T > 0$) و يتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين

المطلب الرابع: نماذج التنبؤ بالتعثر المالي¹

ظهر الاهتمام بصياغة نماذج متقدمة للتنبؤ بالتعثر المالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الستينات من القرن المنصرم على اثر الجدل الذي ظهر دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن احتمال التعثر المالي للمشاريع الاقتصادية التي تعاني صعوبة في تسديد التزاماتها المستحقة على اثر ذلك شجع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئات البورصة الأمريكية الباحثين و المختصين القيام بالدراسات الأكاديمية والمهنية التي تعني بهذا الشأن وقد ظهرت أولى الدراسات المختصة بالتعثر المالي عام 1969 أعدها بيفر حيث عرض فيها نموذجا متطورا للنسب المالية المركبة تستخدم كإنداء مبكر للتعثر المالي قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة، تم تلت بعدها دراسات أخرى تهتم بذات الموضوع في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة وسنذكر فيما يلي هذه الدراسات:

| | | |
|------|---------------------|-----------|
| 1971 | lev | 1- نموذج |
| 1972 | dearin | 2- نموذج |
| 1974 | aithma and mc cough | 3- نموذج |
| 1975 | libby | 4- نموذج |
| 1976 | arggent | 5- نموذج |
| 1977 | moyer | 6- نموذج |
| 1980 | olhison | 7- نموذج |
| 1981 | kida | 8- نموذج |
| 1985 | batrory | 9- نموذج |
| 1986 | casey | 10- نموذج |
| 1987 | cherrod | 11- نموذج |
| 1993 | commpeil | 12- نموذج |

¹ - وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص ص 250، 251.

1- نموذج بيفر:¹ حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالتعثر وقد لجأ

بيفر إلى استخدام انتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة وكان عنوان دراسة بيفر التحليل المالي كمؤشرات للفشل وقد درس بيفر 30 نسبة مالية اختار منها 6 نسب اعتبرها قادرة وبدقة وقبل وقوعه بخمس سنوات والنسب المالية والتي اعتمدها في صياغة نموذجها هي:

- سيولة نسبة التدفق النقدي إلى مجموعة الديون.

- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات.

- نسبة المديونية إلى مجموع الموجودات.

- نسبة صافي رأسمال العامل إلى مجموع الموجودات.

- نسبة التداول.

- نسبة التداول السريعة.

حيث تم تحديد هذه النسب الستة بعد دراسة مكثفة قام بها حيث اختار 30 نسبة مالية وطبقها على عدد من المؤسسات الناجحة والفاشلة بذلك حدد 6 نسب حيث بينت هذه النسب قدرتها على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات.

2- نموذج (Z_SCORE) ألتمان:²

لقد جرى تعريف مفهوم (Z) وتحديد النقاط عام 1968 من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (EDWARD ALTAMAN) باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد التغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل المؤسسات الأمريكية، حيث قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مؤلفة من (66) مؤسسة صناعية مدرجة في السوق المالي، (33) مؤسسة فاشلة وأخرى غير فاشلة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول وللتأكد من دقة تصنيف المؤسسات تم استخدام تحليل التصنيف (CLASSIFICATION ANALYSIS) بدقة بلغت في العام الأول 94% و 97% للمؤسسة الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي وقد اخذ النموذج بعين الاعتبار (22) نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه المؤسسة خلال الفترة (1964 - 1965) تم تصنيفها إلى خمسة فئات وهي السيولة، المردودية، الرفع المالي، القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط ووقع الاختيار على أفضل خمسة نسب للتنبؤ بالتعثر المالي ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية:

$$Z = 1.2A_1 + 1.4A_2 + 3.3A_3 + 0.6A_4 + 0.999A_5$$

A₁ : رأسمال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة.

A₂ : الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 332.

² - فهمي مصطفى الشيخ: التحليل المالي، الدار الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2008، ص 81.

A_3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة.

A_4 : القيمة السوقية إلى لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات.

A_5 : صافي المبيعات إلى مجموع الأصول الملموسة.

وكلما ارتفعت قيمة Z فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة والعكس وبموجب هذا النموذج تم

تصنيف المؤسسات محل الدراسة إلى ثلاثة فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار.

لقد اعتمدت الصيغ السابقة على عينة من الشركات الصناعية، ويمكن القول، على سبيل المثال، أن

النماذج المناسبة لأوضاع تلك الشركات قد تختلف عن الشركات غير الصناعية. وبالفعل سجل نموذج (Z) أرصدة

مختلفة لبعض الشركات الخاصة والشركات غير الصناعية. مما دفع الباحثين (Altman, Harartzell, Peck) في

عام 1995 إلى تبني نموذج (Zeta) الخاص بالشركات غير الصناعية. وقد صمم النموذج الجديد بعد حذف

دوران معدل الأصول، للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل بحيث أن معدل دوران الأصول في الشركات غير

الصناعية أعلى منه في الشركات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية.¹

$$Z = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 6.72 X_3 + 1.05 X_4$$

حيث أن:

X_1 = رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة.

X_2 = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة.

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة.

X_4 = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات.

3- نموذج KIDA:

يعتبر نموذج KIDA إحدى النماذج الحديثة الذي استخدم في عملية التنبؤ بالتعثر المالي في عام 1981،

وقد بني على خمسة متغيرات مستقلة عن النسب المالية وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغيرات التابع (Z)

بموجب المعادلة التالية: $Z = 1.042X_1 - 0.42X_2 - 0.42X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$

- X_1 : صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول.

- X_2 : حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات.

- X_3 : الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة.

- X_4 : المبيعات / إجمالي الأصول.

- X_5 : النقدية / إجمالي الأصول.

¹ - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 86.

4- نموذج cherrrod⁽¹⁾: لهذا النموذج هدفين أساسيين هما:

1- تقييم مخاطر الائتمان " القروض "

2- التعثر المالي

حيث يستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض إلى المشاريع

الاقتصادية، حيث يجري تقسيم إلى خمس فئات درجة المخاطرة والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): نموذج Cherrrod.

| الفئة أو القسم | درجة المخاطر | قيم مؤشر التعثر المالي |
|----------------|-----------------------|------------------------|
| الأولى | قروض ممتازة | $Z \geq 25$ |
| الثانية | قروض قليلة المخاطر | $25 > Z \geq 20$ |
| الثالثة | قروض متوسطة المخاطر | $20 > Z \geq 5$ |
| الرابعة | قروض عالية المخاطر | $5 > Z \geq -5$ |
| الخامسة | قروض بمخاطر عالية جدا | $Z < -5$ |

أما الهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرارية المؤسسة في دنيا الأعمال وقدرتها على مزاوله

نشاطها بالمستقبل وبصاغ هذا النموذج بمعالجة الارتباط التالية:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

حيث أن:

- X_1 : صافي رأسمال العامل / إجمالي الأصول.
- X_2 : القيم الجاهزة / إجمالي الأصول.
- X_3 : الأموال الخاصة / إجمالي الأصول.
- X_4 : صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول.
- X_5 : إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات.
- X_6 : الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 101.

:

تطرقنا لهذا الفصل إلى البنوك التجارية بصفة عامة من مفهوم ونشأة البنوك التجارية وأنواعها ووظائفه ومصادر أموال البنوك التجارية كم تطرقنا في المبحث الثاني إلى مفهوم التعثر وأسبابه والمراحل التي يمر بها وأنواعه وأخيرا في المبحث الثالث تطرقنا إلى التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المالي حيث بينا في هذا المبحث مفهوم التنبؤ وأهمية التعثر المالي والنسب المالية وكيفية استخدامها في تقييم الأداء المالي للبنوك كما تطرقنا إلى بعض النماذج التي يمكن من خلالها التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه بخمس سنوات.

الفصل الثالث:

التنبؤ بالتعثر المالي في القرض الشعبي الجزائري

تمهيد:

بعد دراسة كل من التحليل المالي والتنبؤ بالتعثر المالي للبنوك سنتطرق الآن إلى الجانب العملي، وحتى نتمكن من إثراء دراستنا ثم دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري لولاية ميلة حيث سنحاول في هذا الفصل بالتركيز على السنة المالية القادرة على التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك باستخدام نموذج، ولذلك قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الوطني.

المبحث الثاني: القرض الشعبي الوطني لولاية ميلة.

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشر (Z-score) Althman.

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري (CPA)

يقوم القرض الشعبي الجزائري كغيره من البنوك التجارية بمختلف العمليات التي تخص أسواق الوساطة البنكية والمالية ومن هذا المنطلق يقوم بمعالجة العمليات البنكية والمالية ويخضع لقواعد رقابية يفرضها بنك الجزائر.

المطلب الأول: تعريف القرض الشعبي الجزائري (CPA)

يعتبر القرض الشعبي الجزائري (CPA) بنك ودائع يهتم بإعطاء كل أشكال القروض لمختلف القطاعات.

إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير، ويتخذ مقرا له في 2 نهج عميروش الجزائر العاصمة، وله فروع ووكالات ومكاتب تحقق نشاطاته المختلفة.

يضم القرض الشعبي الجزائري 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال، ويبلغ عدد الموظفين 4515 فردا من بينهم 1259 حاصلين على شهادات جامعية ومن مدارس كبرى، وقد تطور رأسماله إلى 21.631 مليار دينار جزائري سنة 2000.

المطلب الثاني: نشأة القرض الشعبي الجزائري (CPA)

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 1966/06/26 بالأمر 366/66 برأسمال يبلغ 15 مليون دينار جزائري فورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية.

- ✓ المصرف الشعبي التجاري والصناعي بالجزائر العاصمة.
- ✓ المصرف الشعبي التجاري والصناعي لعنابة.
- ✓ المصرف الشعبي التجاري والصناعي لوهران.
- ✓ المصرف الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة.

وكذا من طرف مؤسسات أجنبية :

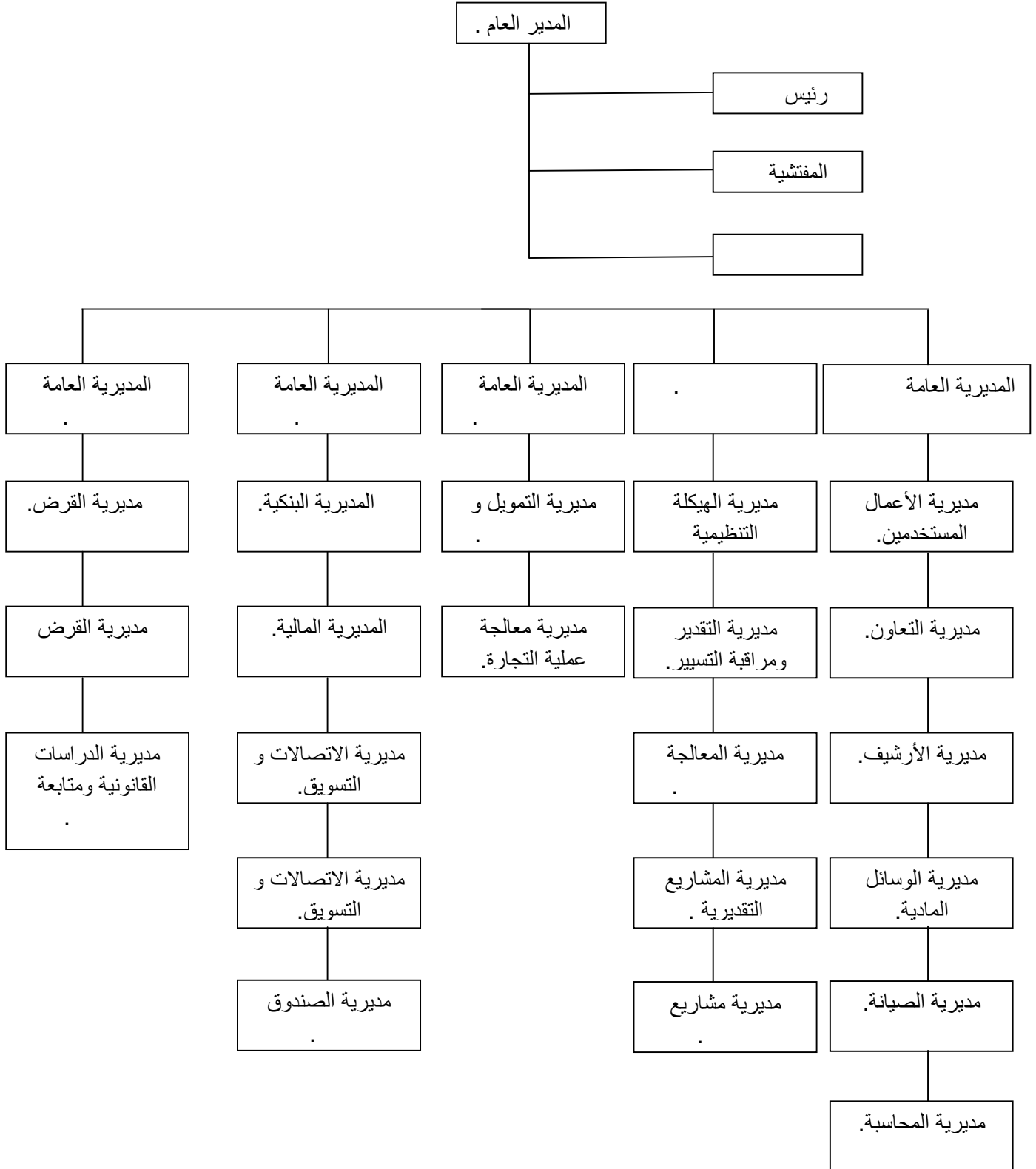
- ✓ بنك الجزائر مصر سنة 1967 .
- ✓ شركة مرسيليا للقرض (SMC) سنة 1972 .

في 1985/04/30 انبثق عن القرض الشعبي الجزائري (CPA) بنك التنمية المحلية (BDL) بموجب المرسوم 65/85 تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة، وتحويل 550 موظف وإطار و 89000 حساب تجاري للزيائن.

بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تمتلكها الدولة كليا، وابتداء من 1996 وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة، وضعت البنوك العمومية تحت سلطة وزارة المالية وبلغ رأسمال البنك عند تأسيسه 15 مليون دج.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري (CPA)

الشكل (2): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري (CPA) :



المطلب الرابع: نشاطات القرض الشعبي الجزائري (CPA)

يلعب القرض الجزائري دورا هاما وكبيرا في النشاط الاقتصادي فهو يعمل على:

- ✓ تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل قطاع السياحة والصيد البحري.
- ✓ القيام بعملية البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.
- ✓ تقديم القروض للأفراد.
- ✓ تحويل العملات.
- ✓ تسهيل المعاملات بين المستورد والمورد في عملية التجارة الخارجية.
- ✓ تقديم قروض وسلفات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية.
- ✓ تمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.

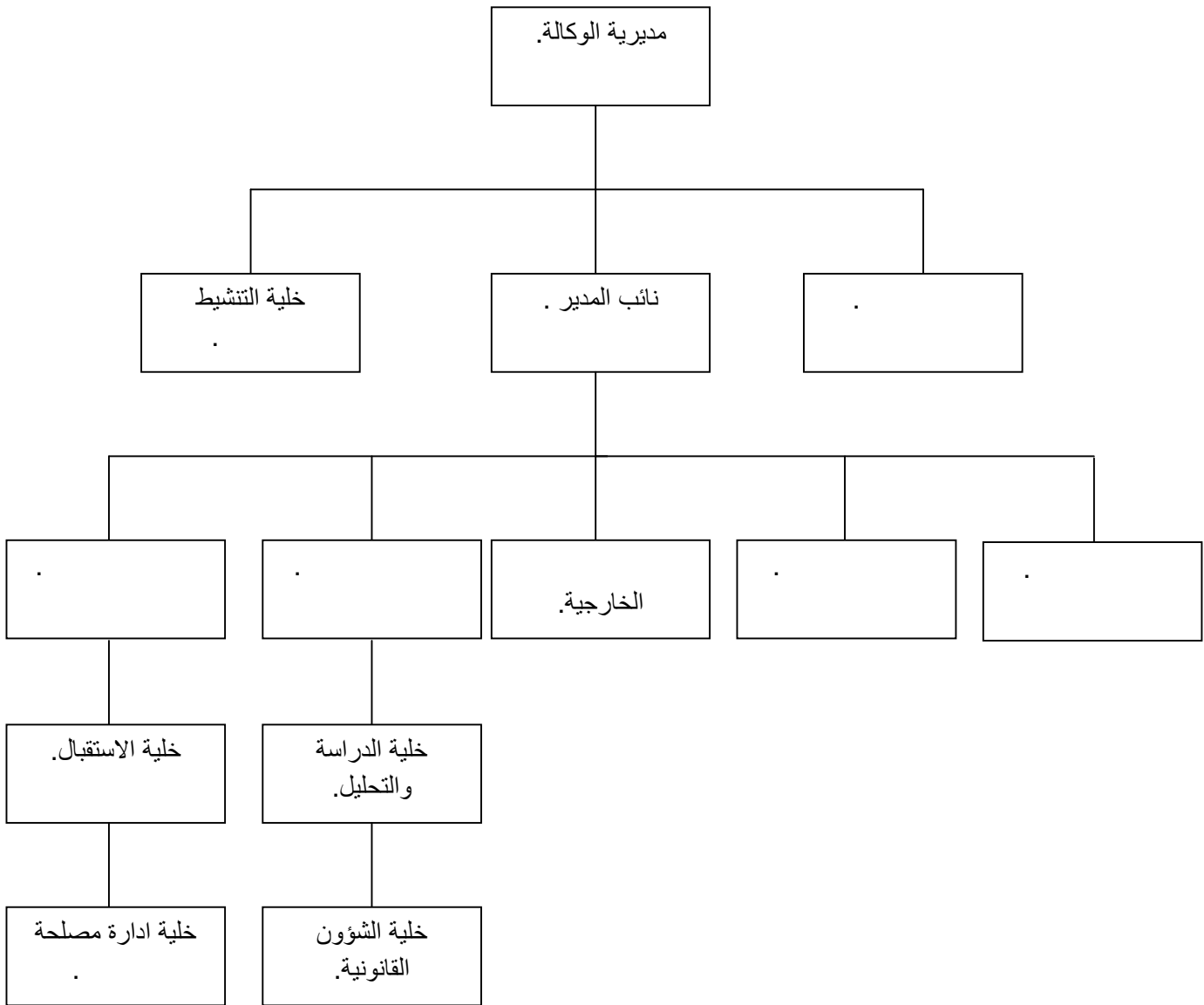
المبحث الثاني: وكالة القرض الشعبي الجزائري بميلة

في هذا المبحث سنتطرق إلى وكالة القرض الشعبي الجزائري بميلة.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بولاية ميلة

تعتبر وكالة ميلة وكالة رئيسية يتمثل هيكلها التنظيمي على النحو التالي:

الشكل (3): الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري بميلة:



المصدر: وكالة القرض الشعبي الجزائري، ميلة.

المطلب الثاني: مهام مصالح وكالة القرض الشعبي الجزائري

1- مصلحة الإدارة: تؤدي المهام التالية:

توفير متطلبات المستخدمين.

القيام بكل العمليات اتجاه مصلحة الضرائب والمصالح الاجتماعية.

تسيير موارد الوكالة.

2- مصلحة المراقبة: وظيفتها مراقبة العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى مراقبة يومية ودقيقة.

إضافة إلى السكرتارية والمدير.

3- مصلحة التجارة الخارجية: تقوم بالوظائف التالية:

عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة.

التحويلات بالعملة الصعبة.

عمليات التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.

تسيير القروض الخارجية

4- مصلحة القروض: تقوم بالمهام التالية:

دراسة القروض وتحليلها.

المتابعة الإدارية والقضائية للقروض البنكية.

5- مصلحة الصندوق: تقوم بالوظائف التالية:

التحصيلات بأنواعها.

عمليات السحب والدفع.

عمليات التحويلات المالية.

عمليات المقاصة والمحفظة.

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشر (Z-score) Aithman

نبين في هذا المبحث كيفية التنبؤ بالتعثر المالي للبنك الوطني الشعبي إنطلاقا من الميزانيات المحاسبية وذلك بإجراء بعض التعديلات على هذه الأخيرة، إضافة إلى دراسة وتحليل جداول حسابات النتائج وذلك خلال سنوات الدراسة.

المطلب الأول: الميزانية المالية لمؤسسة بنك (CPA)

1- عرض الميزانية المحاسبية خلال الفترة (2010-2012):

يوضح الجدولين (6) و(7) الميزانية المحاسبية للقرض الشعبي الوطني خلال الفترة 2010 إلى 2012، حيث يعرض الجدول رقم (6) عناصر الأصول والجدول رقم (7) عناصر الخصوم للميزانيات المحاسبية.

الجدول رقم (6): أصول الميزانيات المحاسبية للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012):

: مليون دج

| | | | السنوات |
|-----------|---------|---------|--|
| 2012 | 2011 | 2010 | البيان |
| 245 222 | 188 608 | 175 606 | الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية |
| 27 165 | 22 053 | 22 804 | أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة |
| 4 576 | 5 473 | 6 376 | أصول مالية قابلة للبيع |
| 286 242 | 283 747 | 215 305 | قروض وحقوق على المؤسسات المالية |
| 538 949 | 436 004 | 336 874 | القروض والسلفات المقدمة للعملاء |
| 16 078 | 17 701 | 22 493 | أصول مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق |
| 1 711 | 1 785 | 1 862 | ضرائب جارية - أصول - |
| 1 261 | 1 183 | 963 | الضرائب المؤجلة - الأصول - |
| 5 901 | 9 940 | 7 980 | أصول أخرى |
| 34 | 37 | 12 | حسابات التسوية |
| 8 150 | 6 492 | 6 266 | مساهمات في شركات تابعة أو مؤسسات شريكة |
| | | | سندات التوظيف |
| 30 | 40 | 83 | التثبيات المعنوية |
| 16 683 | 17 297 | 18 117 | التثبيات المادية |
| | | | فارق الحيابة |
| 1 152 002 | 990 361 | 814 741 | المجموع الإجمالي |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحقين رقم (1) و (4).

الجدول رقم (7): خصوم الميزانيات المحاسبية للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012):

: مليون دج

| 2012 | 2011 | 2010 | السنوات البيان |
|-----------|---------|---------|---|
| | | | البنك المركزي |
| 136 323 | 119 371 | 74 513 | ديون بذمة المؤسسات المالية |
| 822 243 | 689 376 | 572 798 | ودائع العملاء |
| 35 909 | 37 761 | 41 086 | سندات دين |
| 2 236 | 1 650 | 2 352 | الضرائب الجارية- خصوم |
| 27 | 55 | 39 | الضرائب المؤجلة - خصوم |
| 29 909 | 32 303 | 25 578 | خصوم أخرى |
| 5 265 | 3 991 | 4 479 | حسابات التسوية |
| 3 261 | 2 547 | 2 365 | مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء |
| | | | إعانات التجهيز- اعانات الاستثمارات الأخرى |
| 10 605 | 8 438 | 7 379 | أموال للأخطار المصرفية العامة |
| | | | ديون ثانوية |
| 48 000 | 48 000 | 48 000 | رأس المال |
| | | | علاوات مرتبطة برأس المال |
| 26 783 | 19 902 | 9 514 | الاحتياطيات |
| 78 | 165 | 118 | فارق التقييم |
| 15 921 | 15 921 | 15 921 | فارق إعادة التقييم |
| | -2 374 | -2 289 | مرجل من جديد |
| 15 442 | 13 256 | 12 888 | النتيجة الصافية |
| 1 152 002 | 990 361 | 814 741 | مجموع الخصوم |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحقين رقم (2) و (5).

2- تعديل عناصر الميزانية المحاسبية:

بهدف الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، قمنا ببعض التعديلات على جانبي الأصول والخصوم حسب كل سنة. ونوضح ذلك في:

أولا عناصر الأصول:

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول مبدأ أساسي هو مبدأ السيولة كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحرك خلال السنة أو الدورة الاستغلالية وحسب هذا المبدأ فإن الأصول تتحول إلى قسمين أساسيين:

- الأصول الثابتة: وتتضمن:

القيم الثابتة (الاستثمارات) وتكون بأعلى الميزانية وتشمل التثبيات المالية والمساهمات في شركات تابعة أو مؤسسات شريكة والضرائب المؤجلة (أصول).

- الأصول المتداولة: وتتضمن:

N قيم قابلة للتحقيق: وتشمل أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة، أصول مالية قابلة للبيع، قروض وحقوق على المؤسسات المالية، قروض والسلفات المقدمة للعملاء، أصول مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، أصول أخرى، حسابات التسوية، ضرائب جارية (أصول).

N القيم الجاهزة: وتشمل الخزينة.

ثانيا عناصر الخصوم:

نعتمد في ترتيب عناصر الخصوم على مبدأ الاستحقاق وبالتالي نحصل على:

- الأموال الدائمة: وتتضمن:

N الأموال الخاصة: وتشمل كل من رأس المال، الاحتياطات، مرحل من جديد، فارق التقييم وفارق إعادة التقييم.

N الديون الطويلة والمتوسطة الأجل: وتشمل مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء، أموال للأخطار المصرفية العامة، ديون بذمة المؤسسات المالية، ودائع العملاء، سندات دين، الضرائب المؤجلة (خصوم).

N الأموال المتداولة (الديون قصيرة الأجل): وتشمل حسابات التسوية، الضرائب الجارية (خصوم).

3- تحويل ميزانية محاسبية إلى الميزانية المالية:

الجدول رقم (8): الأصول الميزانيات المالية المفصلة للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012):

: مليون دج

| السنوات (المبالغ) | | | الأصول |
|---------------------------------|-----------|-----------|--|
| 2012 | 2011 | 2010 | |
| <u>الأصول الثابتة</u> | | | |
| * القيم الثابتة (الاستثمارات) | | | |
| 16 683 | 17 297 | 18 117 | التشبيات المادية |
| 8 150 | 6 492 | 6 266 | مساهمات في شركات تابعة أو مؤسسات شريكة |
| 1 261 | 1 183 | 963 | الضرائب المؤجلة - الأصول- |
| 26 094,00 | 24 972,40 | 25 346,00 | الأصول الثابتة مجموع |
| <u>الأصول المتداولة</u> | | | |
| قيم قابلة للتحقيق * | | | |
| 27 165 | 22 053 | 22 804 | أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة |
| 4 576 | 5 473 | 6 376 | أصول مالية قابلة للبيع |
| 286 242 | 283 747 | 215 305 | قروض وحقوق على المؤسسات المالية |
| 538 949 | 436 004 | 336 874 | القروض والسلفات المقدمة للعملاء |
| 16 078 | 17 701 | 22 493 | أصول مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق |
| 5 901 | 9 940 | 7 980 | أصول أخرى |
| 34 | 37 | 12 | حسابات التسوية |
| 1 711 | 1 785 | 1 862 | ضرائب جارية - أصول - |
| 880 656 | 776 740 | 613 706 | مجموع القيم القابلة للتحقيق |
| <u>القيم الجاهزة *</u> | | | |
| 245 222 | 188 608 | 175 606 | الخزينة |
| 245 222 | 188 608 | 175 606 | القيم الجاهزة مجموع |
| 1 125 878 | 965 348 | 789 312 | الأصول المتداولة مجموع |
| 1 151 972 | 990 321 | 814 658 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (6).

الجدول رقم (9): خصوم الميزانيات المالية المفصلة للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012):

: مليون دج

| السنوات (المبالغ) | | | الخصوم |
|---|---------|---------|---------------------------------|
| 2012 | 2011 | 2010 | |
| <u>الأموال الدائمة</u> | | | |
| <u>* الأموال الخاصة</u> | | | |
| 48 000 | 48 000 | 48 000 | رأس المال |
| 26 783 | 19 902 | 9 514 | الاحتياطيات |
| 15 412 | 10 842 | 10 516 | مرحل من جديد |
| 78 | 165 | 118 | فارق التقييم |
| 15 921 | 15 921 | 15 921 | فارق إعادة التقييم |
| 106 194 | 94 830 | 84 069 | مجموع الأموال الخاصة |
| <u>* الديون الطويلة والمتوسطة الأجل</u> | | | |
| 3 261 | 2 547 | 2 365 | مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء |
| 10 605 | 8 438 | 7 379 | أموال للأخطار المصرفية العامة |
| 136 323 | 119 371 | 74 513 | ديون بذمة المؤسسات المالية |
| 822 243 | 689 376 | 572 798 | ودائع العملاء |
| 35 909 | 37 761 | 41 086 | سندات دين |
| 27 | 55 | 39 | الضرائب المؤجلة - خصوم |
| 1 008 368 | 857 548 | 698 180 | مجموع الديون ط و م الأجل |
| 1 114 562 | 952 378 | 782 249 | مجموع الأموال الدائمة |
| <u>* الأموال المتداولة</u> | | | |
| <u>* الديون القصيرة الأجل</u> | | | |
| 5 265 | 3 991 | 4 479 | حسابات التسوية |
| 2 236 | 1 650 | 2 352 | الضرائب الجارية- خصوم |
| 29 909 | 32 303 | 25 578 | خصوم أخرى |
| 37 410 | 37 944 | 32 409 | مجموع الأموال المتداولة |
| 1 151 972 | 990 321 | 814 658 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (7).

4- الميزانية المالية المختصرة:

اعتمادا على الميزانيات المالية المفصلة تم استخلاص الميزانيات المالية المختصرة لسنوات الدراسة والموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (10): الميزانية المختصرة للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012):

: مليون دج

| 2012 | 2011 | 2010 | السنوات البيان |
|---------------|---------|---------|------------------------------------|
| الأصول | | | |
| 26 094 | 24 972 | 25 346 | الأصول الثابتة |
| 0 | 0 | 0 | قيم الاستغلال |
| 880 656 | 776 740 | 613 706 | القيم المحققة |
| 245 222 | 188 608 | 175 606 | القيم الجاهزة |
| 1 125 878 | 965 348 | 789 312 | الأصول المتداولة |
| 1 151 972 | 990 321 | 814 658 | مجموع الأصول |
| الخصوم | | | |
| 106 194 | 94 830 | 84 069 | الأموال الخاصة |
| 1 008 368 | 857 548 | 698 180 | الديون الطويلة و المتوسطة الأجل |
| 1 114 562 | 952 378 | 782 249 | الأموال الدائمة |
| 37 410 | 37 944 | 32 409 | الديون القصيرة الأجل |
| 1 151 972 | 990 321 | 814 658 | مجموع الخصوم |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدولين رقم (8) و (9).

جدول رقم (11): جداول النتائج للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012):

يبين الجدول رقم (11) حسابات النتائج الخاصة بالقرض الشعبي الجزائري محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

: مليون دج

| 2012 | 2011 | 2010 | السنوات البيان |
|---------------|---------------|---------------|--|
| 37 568 | 29 965 | 19 592 | إيرادات الفوائد وما شابهها |
| -6 172 | -5 428 | -4 591 | أعباء الفوائد وما شابهها |
| 2 328 | 2 169 | 6 733 | إيرادات العمولات |
| -352 | -340 | -385 | أعباء العمولات |
| 121 | 41 | 45 | الأرباح أو الخسائر الصافية للأصول المالية المعدة للمتاجرة |
| -3 | | 6 | الأرباح أو الخسائر الصافية للأصول المعدة للبيع |
| 1 641 | 554 | 1 156 | إيرادات النشاطات الأخرى |
| -3 | -5 | -3 | أعباء النشاطات الأخرى |
| 35 129 | 26 956 | 22 554 | الانتاج البنكي الصافي |
| -10 661 | -8 510 | -7 303 | الأعباء الاجمالية للإستغلال |
| -896 | -1 218 | -1 234 | المؤونات والاهتلاكات وخسائر القيمة على التثبيتات المادية والمعنوية |
| 23 572 | 17 228 | 14 017 | النتيجة الاجمالية للإستغلال |
| -6 897 | -1 115 | -46 149 | المؤونات والاهتلاكات وخسائر القيمة على الحقوق المدعومة |
| 3 663 | 1 302 | 48 955 | استرجاعات المؤونات و خسائر القيمة و استرجاعات الحقوق المهتلكة |
| 20 338 | 17 415 | 16 823 | نتيجة الاستغلال |
| 9 | -1 | 13 | الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول الأخرى |
| | | | عناصر غير عادية (منتجات) |
| | | | عناصر غير عادية (أعباء) |
| 20 347 | 17 414 | 16 836 | النتيجة العادية قبل الضرائب |
| -4 905 | -4 158 | -3 947 | الضرائب على النتائج وما شابهها |
| 15 442 | 13 256 | 12 888 | نتيجة السنة المالية الصافية |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحقين رقم (3) و (6).

المطلب الثاني: التنبؤ بالتعثر المالي باستخدام مؤشر Altman (Z-score) للقرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (2010-2012)

التعثر المالي هو مواجهة المنشأة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير، وهو ما يسمى كذلك بالعسر المالي الفني والذي إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن المنشأة تكون بسبيلها إلى الفشل المالي الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية.

لذلك سنقوم بدراسة مؤشرات الإفلاس لمعرفة موقف البنك من حالة التعثر والتي تستعملها المؤسسات المالية كثيرا في اعتمادها على الموافقة على منح القروض لعملائها، ومن أشهرها (نموذج Zeta) حيث يعتمد على أهم النسب التي تساعد في الحكم على حالة القرض الشعبي الجزائري ومستقبله اتجاه التعثر والإفلاس والجدول التالية تبين كيفية حساب هذا المؤشر من خلال النموذج السابق.

1- رؤوس الأموال العاملة:

من أجل هيكلية مالية متوازنة للقرض الشعبي الجزائري عليها أن تمول أصولها الثابتة بأموالها الدائمة وتمويل أصولها المتداولة بأموالها المتداولة والمتمثلة في ديونها القصيرة الأجل، ومن أجل التعرف على الوضعية المالية للبنك وجب دراسة مؤشرات التوازن المالي من خلال رأس المال العامل.

الجدول رقم (12): رؤوس الأموال العاملة للقرض الشعبي الجزائري للفترة (2010-2012):

: مليون دج

| الرقم | البيان | السنوات | 2010 | 2011 | 2012 |
|----------------------------------|------------------------------|---------|---------|---------|-----------|
| رأس المال العامل الصافي (الدائم) | | | | | |
| 1 | الأموال الدائمة | | 782 249 | 952 378 | 1 114 562 |
| 2 | الأصول الثابتة | | 25 346 | 24 972 | 26 094 |
| 3 | الأصول المتداولة | | 789 312 | 965 348 | 1 125 878 |
| 4 | الديون قصيرة الأجل | | 32 409 | 37 944 | 37 410 |
| 1-2 = 5 | | | 756 903 | 927 405 | 1 088 468 |
| 3-4 = 5 | رأس المال العامل (FR) | | 756 903 | 927 405 | 1 088 468 |
| مفاهيم أخرى لرأس المال العامل | | | | | |
| 6 | الأموال الخاصة | | 84 069 | 94 830 | 106 194 |
| 7 | الديون طويلة و القصيرة الأجل | | 698 180 | 857 548 | 1 008 368 |
| 6-2 = 8 | رأس المال العامل الخاص | | 58 723 | 69 858 | 80 100 |
| 7+4 = 9 | رأس المال العامل الأجنبي | | 730 589 | 895 492 | 1 045 778 |
| 3=10 | رأس المال العامل للإجمالي | | 789 312 | 965 348 | 1 125 878 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (10).

2- عناصر مساعدة في حساب مؤشر الإفلاس:

الجدول رقم (13): العناصر المساعدة في حساب مؤشر الإفلاس خلال الفترة (2010-2012):

: مليون دج

| السنوات | | | البيان |
|-----------|---------|---------|------------------------------|
| 2012 | 2011 | 2010 | |
| 1 088 468 | 927 405 | 756 903 | رأس المال العامل |
| 0 | -2 374 | -2 289 | الأرباح المحتجزة ح 11 |
| 15 442 | 13 256 | 12 888 | الأرباح الصافية |
| 20 347 | 17 414 | 16 836 | الأرباح قبل الفوائد والضرائب |
| 106 194 | 94 830 | 84 069 | الأموال الخاصة |
| 41 659 | 32 729 | 25 346 | الأصول الثابتة |
| 1 045 778 | 895 491 | 730 589 | الديون |
| 1 151 972 | 990 321 | 814 658 | مجموع الأصول |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (12).

جدول رقم (14): حساب مؤشر الإفلاس باستخدام نموذج Altman خلال الفترة (2010-2012):

: مليون دج

| | | | البيان |
|-------|-------|-------|------------------------|
| 2 012 | 2 011 | 2 010 | |
| 0,94 | 0,94 | 0,93 | = X_1 / |
| 0,00 | 0,00 | 0,00 | = X_2 / |
| 0,02 | 0,02 | 0,02 | = X_3 / |
| 0,09 | 0,10 | 0,10 | = X_4 حقوق الملكية / |
| 6.39 | 6.40 | 6.34 | قيمة مؤشر الإفلاس (Z) |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الجدول رقم (13).

$$Z = 0,6.56 X_1 + 3.26X_2 + 6.72 X_3 + 1.05 X_4$$

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (14) إلى أن القرض الشعبي الجزائري يقع ضمن قسم المؤسسات الآمنة (المنطقة الآمنة)، حيث نلاحظ أن المؤشر يشير إلى نسبة عالية جدا ومتقاربة خلال السنوات الثلاث 2010 و 2011 و 2012 والمتمثلة في 6.34 و 6.40 و 6.39 على التوالي، كل هذا يؤكد أن القرض الشعبي الجزائري بعيد جدا عن خطر الإفلاس وهذا راجع لارتفاع (X_1) الذي يمثل رأس المال العامل / إجمالي الأصول ويؤكد لنا أن البنك لا يلجأ للمخاطرة المالية في تعاملاته ويحتفظ باحتياطات كبيرة وبالتالي فهو غير معرض لخطر الإفلاس.

تمثل المخاطرة المالية وخطر الإفلاس بالنسبة للبنك المخاطرة والتوسعية في مجال إقراض المتعاملين وخصوصا أن من أهم مقومات أي بنك السيولة الدائمة، ومن جهة أخرى يمكن اعتبار صيغ التمويل وطرق تحصيل القروض إضافة إلى خطر سوء التقييم للمشاريع الممولة، وبالتالي فإن كل المعلومات السابقة يمكنها أن تؤدي بالبنك إلى التعثر المالي الذي يوصل إلى خطر الإفلاس .

خلاصة الفصل الثالث:

يعد تعثر البنوك من أهم المواضيع التي تخلق مجالا واسعا من التساؤل والبحث، وذلك لما قد ينتج عنه من آثار سلبية على الاقتصاد القومي، وعلى المجتمع ككل، لذلك شرع الكثير من الباحثين إلى إيجاد طريقة يمكن من خلالها التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه، وظهرت نتيجة لذلك العديد من الدراسات التي تستخدم المؤشرات بوصفها أدوات لبعض النماذج الإحصائية والتي تعتمد على أساليب التحليل التمييزي سواء الفردية أو المتعددة لإمكانية التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه والتي من أهمها نموذج "Z-score"، فضلاً عن نماذج أخرى يتم تطبيقها، ولقد هدفتنا من خلال البحث إلى إيجاد وسيلة يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر من خلال تطبيق أنموذج Z-score. على القرض الشعبي الوطني.

وتتبع أهمية البحث من أهمية موضوع التعثر لدى هذا البنك، والذي يشكل الإفلاس أكبر خطر يهدد البنك، غير أن دراستنا خلصت إلى أن بنك CPA بعيد عن دائرة خطر الإفلاس وهذا خلال سنوات 2010، 2011، 2012، وهذا يرجع لعدة أسباب أهمها عدم إتباع البنك لسياسة المخاطرة وتركيزه على المعاملات القصيرة الأجل.

الختامة

ظهرت الأزمات المالية بشكل جلي في السنوات العشر الأخيرة كنتيجة للتعثرات المالية الحاصلة في الاقتصاد العالمي عموماً، حيث أن كثير من المؤسسات لم تأخذ بعين الاعتبار التنبهات الصادرة عن مؤشرات التنبؤ بالتعثر المالي، وهذا ما ساهم في تراكم هذه التعثرات التي تطورت إلى أزمة مالية حلت بالمؤسسات الاقتصادية عامة وبالبنوك خاصة، هذه الأخيرة التي يشكل التعثر المالي خطراً كبيراً عليها حيث يؤدي بها إلى الإفلاس أو التصفية، ولهذا يعتبر التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك من الأولويات التي يجب أن تهتم بها وتمارسها بشكل فعال الإدارة البنكية من خلال استعمال التحليل المالي لاكتشاف الفشل كون مخاطر الائتمان لا تتطوي على درجة من الخطورة، فالمخاطر المصرفية تعد شيء طبيعي في الحياة العملية للبنوك ويجب التنبؤ بها.

1- النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك التجارية، ودراسة الأساليب والمؤشرات التي يمكن أن تساعد في تجنب التعثر المالي قبل وقوعه.

وبناء على تم استعراضه في هذه الدراسة الإطار النظري تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- استخدام البنوك للتحليل المالي في تقييم الأداء.
- 2- إن أي خطأ في تقديم المعلومات والبيانات يؤدي إلى خلل في النتائج المحصل عليها.
- 3- للتحليل المالي دور بالغ الأهمية في التنبؤ بالتعثر المالي للبنوك التجارية وذلك قبل حدوثه بخمس سنوات.
- 4- أغلب النماذج التي طورت للتنبؤ بفشل المؤسسات تشترك في عدد من النسب المالية، وإن النماذج التي تبين قدرة عالية على التنبؤ، تعتمد على المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات لتقييم الوضع المالي في المستقبل.
- 5- هناك مجموعة من المؤشرات التي تميز كل مرحلة من المراحل التي يمر منه الفشل والتي يمكن الاسترشاد بها لتحديد وضع بنك واتخاذ الإجراءات الأزمة لحل المشكلة.

أما النتائج المتوصل إليها اعتماداً على الجانب التطبيقي فهي:

- 6- ضعف استخدام البنوك التجارية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.
- 7- يستخدم المحللين الماليين للبنوك أدوات التحليل المالي على النحو التالي:
أ- التحليل المالي بالنسب المالية.

ب- قائمة مصادر الموالم واستخداماتها.

ج- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة.

8- ينتج عن عدم استخدام التحليل المالي لتنبؤ بالتعثر المالي مجموعة من المشاكل:

- صعوبة اتخاذ القرارات.

- صعوبة المقارنة بين القوائم المالية.

- فقدان أو انخفاض الثقة في القوائم المالية.

2- التوصيات

تبين تطبيق نموذج ألتمان للتنبؤ بتعثر البنوك التجارية كأسلوب من أساليب التحليل المالي المعتمد في البنوك، لتقييم الأداء بعد أن أثبتت الدراسة ملائمة هذا النموذج للتطبيق على البنوك ليساعد على هذه البنوك، ليساعد على هذه البنوك على التنبؤ بمستقبل سنويا.

- تطوير أنظمة إنذار مبكر من خلال برامج حاسوبية تزود إدارات البنوك والجهات المعنية، بكشوف دورية تتضمن أهم النسب المالية المستخلصة من البيانات المالية دوريا بهدف إظهار نتائج تطبيق النموذج المقترح للتنبؤ بالتعثر قبل حدوثه بفترة كافية

- ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية المنشورة من قبل البنوك في نهاية لفترة المالية، القواعد والأسس التي تبنى عليها عملية القياس المحاسبي مما يعزز القدرة على التنبؤ بالأوضاع المستقبلية للبنوك.

الذواجم

1- الكتب:

1. أكرم حداد: النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط 2، دار وائل للنشر الأردن، 2008.
2. أنس البكري، وليد صافي: النقود والبنوك، دار البداية ناشرون موزعون، عمان الأردن.
3. ايمن الشنطي: مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الأردن، 2010.
4. حدة رايس: دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع القاهرة، مصر، 2009.
5. حسين لبيهي: التحكم المالي في المؤسسات الصناعية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 1992-1993.
6. حمزة محمود الزبيدي: التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، طبعة الثانية مؤسسة الورق لنشر والتوزيع الأردن، 2001.
7. خالد التوفي الشمري: التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم جدوى المشاريع، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2010.
8. رشاد العصار ورياض الحلبي: النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
9. زغيب مليكة وبوشقير ميلود: التسيير والمالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
10. سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني: النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البارودي العلمية لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
11. عبد الحق بوعتروس: الوجيز في البنوك التجارية، عمليات وتقنيات وتطبيقات، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
12. عبد الحكيم بو الحيلة: العجز المالي ومشكلة التمويل في المؤسسة إق العمومية الجزائرية.
13. عبد الغفار حنفي: أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية الاسكندرية، 2002.
14. عبد الغني الحريري محاضرة حول دور التحرير المالي في الازمات و التعثر المصرفي، أيام 20 21 أكتوبر 2009.
15. عبد القادر متولي: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
16. عبد الله خباب: الاقتصاد المصرفي، بنوك إلكترونية، بنوك تجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.
17. فهمي مصطفى الشيخ: التحليل المالي، فلسطين، 2008.
18. محمد المبروك أبو زيد: التحليل المالي شركات وأسواق مالية الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
19. محمد الهلالي، عبد الرزاق قاسم شحادة: محاسبة المؤسسات المالية - البنوك التجارية وشركات

التامين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

20. محمد حسين الوادي، حسين محمد حسان، سهيل أحمد حسان: **النقود والمصارف**، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

21. محمد سعيد أنور سلطان: **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.

22. محمد عبد الفتاح الصيرفي: **ادارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.

23. محمد مطر: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط 2، دار وائل للنشر، 2006.

24. محمود حسين الوادي: **كاضم جاسم العيساوي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.

25. مفلح محمد عاقل: **الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع الاردن،

2011.

26. منير شاكر وآخرون: **التحليل المالي**، مدخل صناعة القرار، ط3، دار وائل للنشر الأردن، 2008.

27. نعيم نمر داوود: **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية**، دار البداية ناشرون وموزعون عمان، الأردن،

2012.

28. هلا بسام عبد الله الغصين: **استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر الشركات**، الدار الفلسطينية، فلسطين،

2004.

29. هيثم محمد الزغبى: **الإدارة والتحليل المالي**، دار الطباعة والنشر والتوزيع الأردن، 2000.

30. وليد ناجي الحيايى: **التحليل المالي**، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، 2007.

31. وليد ناجي: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، دار النشر والتوزيع الأردن، 2009.

2-المذكرات:

1. عقبة قطاف: **أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة في إطار

متطلبات نيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008.

2. عمار أكرم الطويل: **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، مذكرة مقدمة في إطار

متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

3. موسى ولد الشيخ: **البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية**، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003 2004.

3-الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ، 25-03-2009.

4-مجلات:

1. وحيد محمود: **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية**، كلية الإدارة

والاقتصاد جامعة الموصل 2010.

اللاحق

الملحق رقم (1):

Actif :

U : Millions DA

| Rubriques | 2009 Proforma | 2010 | Evolution | |
|---|----------------|----------------|---------------|----------|
| | | | Montant | % |
| Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP | 155 928 | 175 606 | 19 678 | 13 |
| Actifs financiers détenus à des fins de transactions | 6 975 | 22 804 | 15 829 | 227 |
| Actifs financiers disponibles à la vente | 7 358 | 6 376 | -982 | -13 |
| Prêts et créances sur les institutions financières | 275 764 | 215 305 | -60 459 | -22 |
| Prêts et créances sur la clientèle | 267 424 | 336 874 | 69 450 | 26 |
| Actifs financiers détenus jusqu'à échéance | 22 549 | 22 493 | -56 | 0 |
| Impôts courants - Actif | 2 780 | 1 862 | -918 | -33 |
| Impôts différés - Actif | 792 | 963 | 171 | 22 |
| Autres actifs | 12 897 | 7 980 | -4 917 | -38 |
| Comptes de régularisation | 49 | 12 | -37 | -76 |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entreprises associées | 5 967 | 6 266 | 299 | 5 |
| Immeuble de placement | - | - | - | - |
| Immobilisations corporelles | 18 791 | 18 117 | -674 | -4 |
| Immobilisations incorporelles | 100 | 83 | -17 | -17 |
| Écarts d'acquisition | - | - | - | - |
| Total Actif | 777 374 | 814 741 | 37 367 | 5 |

الملحق رقم (2):

Passif :

U : Millions DA

| Rubriques | 2009 Proforma | 2010 | Evolution | |
|--|----------------|----------------|---------------|----------|
| | | | Montant | % |
| Banque Centrale | | | | |
| Dettes envers les institutions financières | 68 710 | 74 513 | 5 803 | 8 |
| Dettes envers la clientèle | 545 380 | 572 798 | 27 418 | 5 |
| Dettes représentées par un titre | 42 286 | 41 086 | - 1 200 | -3 |
| Impôts courants - Passif | 1 505 | 2 352 | 847 | 56 |
| Impôts différés - Passif | 28 | 39 | 11 | 39 |
| Autres passifs | 31 815 | 25 578 | - 6 237 | -20 |
| Comptes de régularisation | 4 101 | 4 479 | 378 | 9 |
| Provisions pour risques et charges | 2 319 | 2 365 | 46 | 2 |
| Subventions d'équipements - Autres subventions d'investissements | - | - | - | - |
| Fonds pour risques bancaires généraux | 7 805 | 7 379 | - 426 | -5 |
| Dettes subordonnées | - | - | - | - |
| Capital | 29 300 | 48 000 | 18 700 | 64 |
| Primes liées au capital | - | - | - | - |
| Réserves | 19 189 | 9 514 | - 9 675 | -50 |
| Ecart d'évaluation | 22 | 118 | 96 | 436 |
| Ecart de réévaluation | 15 926 | 15 921 | -5 | 0 |
| Report à nouveau (+/-) | -1 771 | -2 289 | - 518 | 29 |
| Résultat de l'exercice (+/-) | 10 759 | 12 888 | 2 129 | 20 |
| Total passif | 777 374 | 814 741 | 37 367 | 5 |

الملحق رقم (3):

COMPTE DE RESULTATS

U : Millions DA

| Rubriques | Réalizations | | Evolution |
|---|---------------|---------------|------------|
| | 2009 Proforma | 2010 | 10/09 % |
| (+) Intérêts et produits assimilés | 19 417 | 19 592 | 1 |
| (-) Intérêts et charges assimilées | - 3 946 | -4 591 | 16 |
| (+) Commissions (produits) | 6 647 | 6 733 | 1 |
| (-) Commissions (charges) | -330 | -385 | 17 |
| (+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactions | 49 | 45 | - 8 |
| (+/-) Gains ou pertes nets sur actifs disponibles à la vente | - 31 | 6 | -119 |
| (+) Produits des autres activités | 654 | 1 156 | 77 |
| (-) Charges des autres activités | - 7 | -3 | -57 |
| Produit Net Bancaire | 22 453 | 22 554 | 0,4 |
| (-) Charges générales d'exploitation | - 6 741 | -7 303 | 8 |
| (-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles | - 1 556 | -1 234 | -21 |
| Résultat Brut d'Exploitation | 14 156 | 14 017 | - 1 |
| (-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables | - 48 843 | - 46 149 | - 6 |
| (+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties | 48 773 | 48 955 | 0,4 |
| Résultat d'exploitation | 14 086 | 16 823 | 19 |
| (+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs | 2 | 13 | 550 |
| (+) Éléments extraordinaires (produits) | - | - | - |
| (-) Éléments extraordinaires (charges) | - | - | - |
| Résultat avant impôts | 14 088 | 16 836 | 20 |
| (-) Impôts sur les résultats et assimilés | -3 329 | -3 947 | 19 |
| Résultat Net de l'exercice | 10 759 | 12 888 | 20 |

الملحق رقم (4):

| Actif : | 2011 | | 2012 | |
|---|----------------|---------------|------------------|---------------|
| | DA | CV/ USD* | DA | CV/ USD** |
| Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP | 188 608 | 2 501,43 | 245 222 | 3 141,86 |
| Actifs financiers détenus à des fins de transactions | 22 053 | 292,48 | 27 165 | 348,05 |
| Actifs financiers disponibles à la vente | 5 473 | 72,59 | 4 576 | 58,63 |
| Prêts et créances sur les institutions financières | 283 747 | 3 763,22 | 286 242 | 3 667,42 |
| Prêts et créances sur la clientèle | 436 004 | 5 782,55 | 538 949 | 6 905,18 |
| Actifs financiers détenus jusqu'à échéance | 17 701 | 234,76 | 16 078 | 206,00 |
| Impôts courants - Actif | 1 785 | 23,67 | 1 711 | 21,92 |
| Impôts différés - Actif | 1 183 | 15,69 | 1 261 | 16,16 |
| Autres actifs | 9 940 | 131,83 | 5 901 | 75,61 |
| Comptes de régularisation | 37 | 0,49 | 34 | 0,44 |
| Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entreprises associées | 6 492 | 86,10 | 8 150 | 104,42 |
| Immeuble de placement | | 0,00 | | 0,00 |
| Immobilisations corporelles | 17 297 | 229,40 | 16 683 | 213,75 |
| Immobilisations incorporelles | 40 | 0,53 | 30 | 0,38 |
| Écarts d'acquisition | | | | |
| Total Actif | 990 361 | 13 135 | 1 152 002 | 14 760 |

الملحق رقم (5):

Passif :

| Rubriques | 2011 | | 2012 | |
|--|---------|----------|---------|-----------|
| | DA | CV/ USD* | DA | CV/ USD** |
| Banque Centrale | | | | |
| Dettes envers les institutions financières | 119 371 | 1 583,17 | 136 323 | 1 746,61 |
| Dettes envers la clientèle | 689 376 | 9 142,92 | 822 243 | 10 534,82 |
| Dettes représentées par un titre | 37 761 | 500,81 | 35 909 | 460,08 |
| Impôts courants - Passif | 1 650 | 21,88 | 2 236 | 28,65 |
| Impôts différés - Passif | 55 | 0,73 | 27 | 0,35 |
| Autres passifs | 32 303 | 428,42 | 29 909 | 383,20 |
| Comptes de régularisation | 3 991 | 52,93 | 5 265 | 67,46 |
| Provisions pour risques et charges | 2 547 | 33,78 | 3 261 | 41,78 |
| Subventions d'équipements - Autres subventions d'investissements | | | | |
| Fonds pour risques bancaires généraux | 8 438 | 111,91 | 10 605 | 135,87 |
| Dettes subordonnées | | | | |
| Capital | 48 000 | 636,60 | 48 000 | 614,99 |
| Primes liées au capital | | | | |
| Réserves | 19 902 | 263,95 | 26 783 | 343,15 |
| Ecart d'évaluation | 165 | 2,19 | 78 | 1,00 |
| Ecart de réévaluation | 15 921 | 211,15 | 15 921 | 203,98 |
| Report à nouveau (+/-) | -2 374 | -31,49 | | |
| Résultat de l'exercice (+/-) | 13 256 | 175,81 | 15 442 | 197,85 |

الملحق رقم (6):

| Rubriques | Réalizations | | | |
|---|---------------|------------|---------------|------------|
| | 2011 | | 2012 | |
| | DA | CV/USD* | DA | CV/USD** |
| (+) Intérêts et produits assimilés | 29 965 | 397 | 37 568 | 481 |
| (-) Intérêts et charges assimilées | -5 428 | -72 | -6 172 | -79 |
| (+) Commissions (produits) | 2 169 | 29 | 2 328 | 30 |
| (-) Commissions (charges) | -340 | -5 | -352 | -5 |
| (+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transactions | 41 | 1 | 121 | 2 |
| (+/-) Gains ou pertes nets sur actifs disponibles à la vente | | | -3 | 0 |
| (+) Produits des autres activités | 554 | 7 | 1 641 | 21 |
| (-) Charges des autres activités | -5 | 0 | -3 | 0 |
| Produit Net Bancaire | 26 956 | 358 | 35 129 | 450 |
| (-) Charges générales d'exploitation | -8 510 | -113 | -10 661 | -137 |
| (-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles | -1 218 | -16 | -896 | -11 |
| Résultat Brut d'Exploitation | 17 228 | 228 | 23 572 | 302 |
| (-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables | -1 115 | -15 | -6 897 | -88 |
| (+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupérations sur créances amorties | 1 302 | 17 | 3 663 | 47 |
| Résultat d'exploitation | 17 415 | 231 | 20 338 | 261 |
| (+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs | -1 | 0 | 9 | 0 |
| (+) Éléments extraordinaires (produits) | | | | |
| (-) Éléments extraordinaires (charges) | | | | |
| Résultat avant impôts | 17 414 | 231 | 20 347 | 261 |
| (-) Impôts sur les résultats assimilés | -4 158 | -55 | -4 905 | -63 |
| Résultat Net de l'exercice | 13 256 | 176 | 15 442 | 198 |